الشهرية

الدولية للمعلومات

عدد رقم **188** | نيسان - تموز 2026 www.monthlymagazine.com تصدر عن الدولية للمعلومات

يوميات الحرب

الإسرائيلية-اللبنانية 2026

136 يوم بين النار والهدنة

نـــــزيف مستمـــــر

أزمة السجون في لبنان

اكتظاظ مزمن وإصلاحات مؤجلة

صناعة الترابة في لبنان

بين الحاجة الاقتصادية وكلفة التلوث والاحتكار

في هذا العدد

188 | نيسان - تموز 2026

29

34

42

ملف العدد

5 **يوميات الحرب الإسرائيلية-اللبنانية 2026**
136 يوم بين النار والهدنة - نزيف مستمر

قطاع عام

29 **إيجارات الأبنية الحكومية 2026**

34 **أزمة السجون في لبنان**
اكتظاظ مزمن وإصلاحات مؤجلة

38 **المؤسسة العامة للإسكان في لبنان**
من رافعة للعدالة الاجتماعية إلى ضحية الأزمة المالية

42 **صناعة الترابة في لبنان**
بين الحاجة الاقتصادية وكلفة التلوث والاحتكار

46 **حركة مطار رفيق الحريري الدولي**
في النصف الأول من عام 2026

48 **أبحاث أكاديمية:**
وثيقة واشنطن بين مقتضيات الشرعية الدستورية وخيار الحوار الوطني - الدولة وحدها ضمانة وحدة لبنان وسيادته
بقلم الدكتور حسين محمود رقّال

50 **اكتشف لبنان:**
الفريكة

51 **عائلات لبنان:**
عائلات هابيل - عائلات الأهل

تصدر مجلة "الشهرية" عن الشركة الدولية للمعلومات، وهي تعالج مواضيع بحثية واستطلاعية واقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية تهمّ المواطن والمسؤول، بالإضافة إلى استطلاعات دورية للرأي العام حول المواضيع المطروحة.
يمكنكم الإشتراك في المجلة عبر الاتصال على الرقم : 01983008

© جميع الحقوق محفوظة
مرخصة بموجب قرار رقم 2003/180

@infointl
@MonthlyMagazine

الدولية للمعلومات ش.م.ل
بناية البرج، الطابق الرابع، ساحة الشهداء
صندوق البريد: 11-4353، بيروت، لبنان
هاتف: 983008/9(1-961) – فاكس: 980630(1-961)
البريد الإلكتروني: infointl@information-international.com
الموقع الإلكتروني: www.information-international.com
الموقع الإلكتروني: www.monthlymagazine.com

كلمة التحرير

البعث، داعش والفيفا

بقلم جواد نديم عدره

نشر هذا المقال سابقًا في "الشهرية" عدد رقم 129، تموز 2014.

الأمور ليست كما تظهر فلا البعث حقّق رسالته الخالدة من المحيط إلى الخليج ولا داعش تؤسّس لخلافة إسلامية نسترجع فيها معاوية وعمر، ولا الأندلس طبعًا، ولا الفيفا (الاتحاد الدولي لكرة القدم) يحيي لعبة كرة القدم في بلدان العالم أجمع كما يدّعي.

أليس مبكياً أن نرى العراق وسوريا مدمّرين؟ أليس مبكياً أن تعجز مصر عن إطعام 90 مليون مواطناً مصرياً؟ أليس مبكيًا بل ومضحكًا أن يراهن اليسار والقوميون المعارضون لدول الخليج على تفاهم إيراني أميركي؟ أليس مبكيًا بل ومضحكًا أن تحاضر لنا دول الخليج بالديموقراطية وأن يطالب العراق بغزوٍ أميركي ليواجه غزوة داعش؟

سرياليٌّ ما نرى، مضحكٌ، مبكٍ، مأساوي، دموي، مدمر، قاتل، مستقبل أسود. إذاً لماذا هذه البسمة على وجوه الحكام سواء في دمشق، بغداد، طهران، الرياض، الدوحة أو القاهرة. هذا حتى لا نتكلم عن ابتسامة كيري في بغداد، ترى ما السبب؟ الجواب: البعث، داعش والفيفا.

ترى هل كان من الضروري أن تذكرنا داعش بوحدة بلاد الشام والعراق؟ ألم تظهر هذه الفكرة على شاشة حزبي البعث في العراق وسوريا منذ 1970 وحتى الغزو الأميركي للعراق في العام 2003؟ ترى هل كان من الضروري أن تذكرنا داعش وتبرهن لنا أن دول الهلال الخصيب هي بمعظمها ريف وبدو؟ ألم يستنجد النظامان في بغداد ودمشق "بزعماء العشائر" حين هُدّدوا من الغرب؟ زعماء عشائر وبعث؟ وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الحكم المطلق؟ واقع الأمر أن بلاد الشام والعراق هي أسوأ اليوم مما كانت عليه أيام بني عثمان. وهكذا انتهى الأمر بأن دمرت بلادنا وأثرتْ حفنة من أهل السلطة وداعش.

أما الفيفا، والذي يعلن أنه جمعية لا تبتغي الربح، فمن المرجّح أن تتجاوز إيراداته لهذا العام 4 مليار دولار. لا كرة القدم اليوم أفضل مما كانت عليه منذ عشرات الأعوام ولا الرياضة توحد الشعوب أو ترتقي بها ولنا في الحكمة والرياضي خير مثال إذ تمّ تنظيم مباراتهم النهائية من دون جمهور حتى لا "نعلق طائفياً". اذًا ما هو المشترك بين "البعث وداعش والفيفا"؟ حروب وسلطة ومال بغياب الجمهور المعني.

فظاهر الأمور يختلف عن باطنها واللاعبون ليسوا كما يدّعون، وما الشّعارات إلا غطاء للتسلط والثروة والثلاثة هم بيادق في يد اللاعب الأكبر (أميركا وقوى المال في العالم) حيث أصبحوا طريقة للتعمية أو تحويل انتباه الشعوب.لقد نبه نعوم شومسكي إلى أن القوى الكبرى السياسية والمالية تسعى دائماً إلى تحويل انتباه الشعوب وإلهائها عما هو أساسي وحيوي لها إلى ما هو مُشوق وغير مهم. المهم هو نحن وليس البعث أو داعش أو الفيفا.

من نحن؟ ولماذا نحن على ما نحن عليه؟ وكيف نؤسّس لمستقبل آخر؟ هذه هي المسألة ولكننا مشغولون ببعث يحارب مع داعش في العراق وبعث يحارب ضد داعش في سوريا ولعبة قدم ليس لنا فيها فريق. ألعاب وحروب في غيابنا نحن الشعوب.

ملف العدد

يوميات الحرب
الإسرائيلية-اللبنانية 2026
136 يوم بين النار والهدنة
نـــــزيف مستمـــــر

- **9,767 إعتداءا إسرائيلي وثقتها قوات اليونيفل**
- **أكثر من 500 شهيد وجريح**
- **استمرار احتلال 5 نقاط حدودية**
- **في 460 يوم من «الهدنة» المفترضة والتي أشعلت بعدها الحرب في لبنان كما في إيران من 27 تشرين الثاني 2024 الى ليل الأول من آذار 2026.**

يوم 27 تشرين الثاني 2024 أعلن إتفاق «وقف النار» الذي تم بوساطة أميركية قدمت فيها الولايات المتحدة مقترحًا ينص على إنهاء «الأعمال القتالية» التي استمرت لأكثر من عام، في عملية سماها حزب الله «معركة أولي البأس»، وسمتها إسرائيل «عملية السهام الشمالية». حيث أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن عن الاتفاق قائلا إنه يهدف إلى وقف «العمليات القتالية» بشكل دائم. ووافق عليه مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي وكذا قيادة حزب الله، كما رحبت به حكومة تصريف الأعمال اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي.

إعادة توسع الأعمال الحربية والتصعيد

بدأت الحرب على لبنان في 2 آذار 2026 ضمن سياق المواجهة الإقليمية الأميركية–الإسرائيلية مع إيران، بعد إطلاق حزب الله 6 صواريخ باتجاه الشمال الفلسطيني، لترد إسرائيل بحملة جوية واسعة ثم بتوغلات وعمليات برية في جنوب لبنان. لم يقتصر القصف على الشريط الحدودي، بل طال الجنوب والنبطية والبقاع وأطراف بيروت ومناطق مدنية وبنى صحية وخدماتية. والجدير بالذكر ان تلك الصواريخ الست تم إعتراضها من قبل منظومات الدفاع الصاروخي الإسرائيلي.

خلال الأسابيع الأولى، كان نمط العمليات قائمًا على الغارات المكثفة، أوامر الإخلاء، تدمير الطرق والجسور والمنازل والتوسع التدريجي في السيطرة البرية جنوبًا. وبحسب عرض رسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية، سُجل حتى 11 نيسان نحو 6,814 غارة، وصدر أوامر إخلاء شمل أكثر من 300 بلدة وقرية.

بلغت الحصيلة الصحية حتى 30 آذار 1,247 شهيدًا و3,680 جريحًا، ثم ارتفعت إلى 1,953 شهيدًا و6,303 جرحى في 10 نيسان، ما يعكس شدة المرحلة الأولى من الحرب.

سُجل حتى 11 نيسان نحو 6,814 غارة، وصدر أوامر إخلاء شمل أكثر من 300 بلدة وقرية

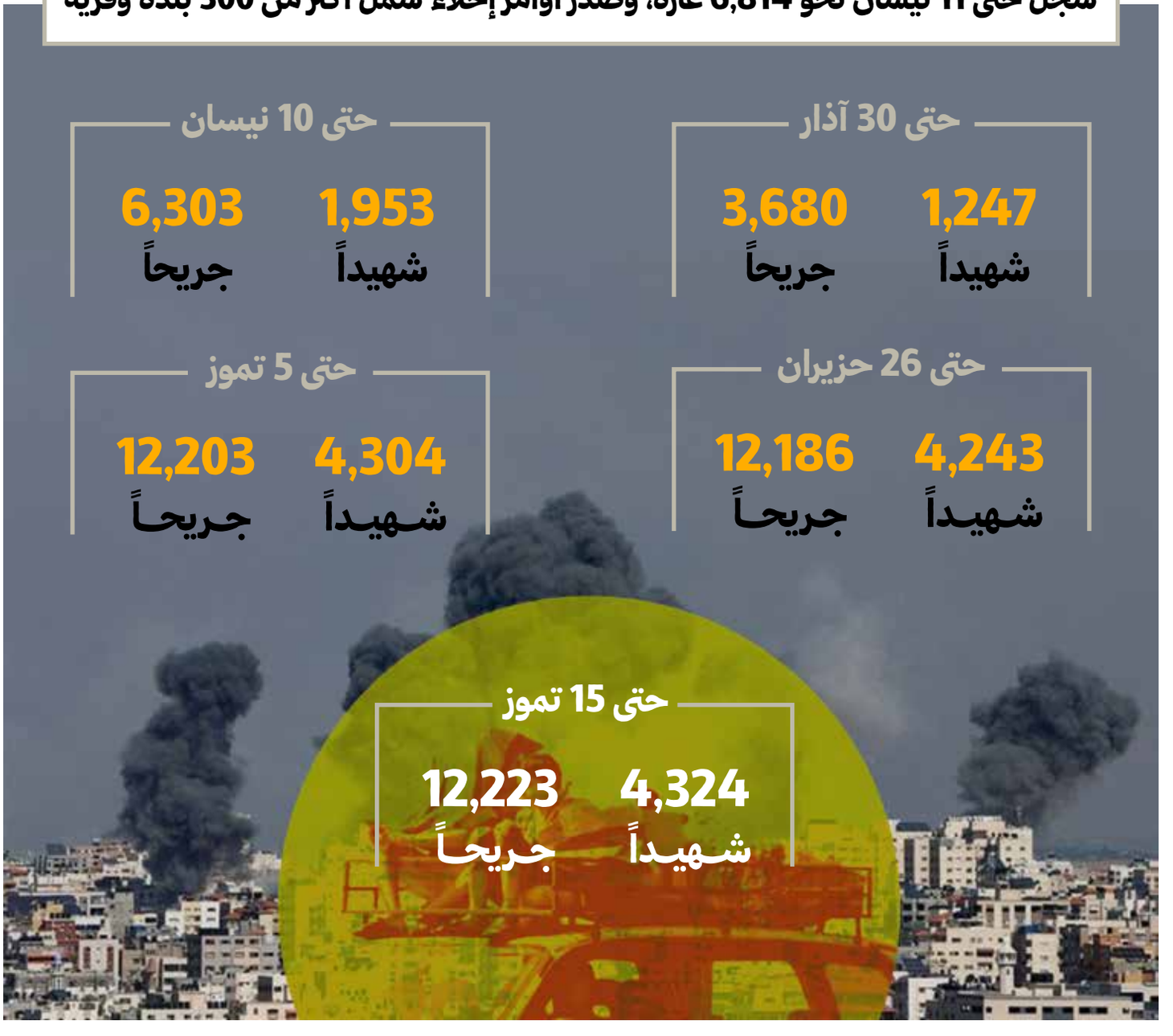

مرحلة الهدنة الأولى والاعتداءات المستمرة

دخلت هدنة أولية حيّز التنفيذ في 16 نيسان، لكنها لم تنتج وقفًا فعليًا ومستدامًا للعمليات. فقد وثّقت منظمة الصحة العالمية 8,171 حادثًا عسكريًا بين 2 آذار و17 نيسان، ثم 8,263 حادثًا إضافيًا بين 17 نيسان و21 أيار رغم إطار وقف الأعمال العدائية. وهذا يعني أن الهدنة خففت أحيانًا من شدة القتال، لكنها لم توقف الغارات والقصف والعمليات في الجنوب.

ميدانيًا، تحوّلت الحرب تدريجيًا من حملة جوية واسعة تشمل مناطق متعددة إلى حرب استنزاف مركزة في الجنوب والبقاع، تجمع بين المسيّرات والغارات المدفعية والاغتيالات والاشتباكات مع القوات الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي اللبنانية. كما استمرت عمليات هدم المنازل والمنشآت في القرى الواقعة ضمن المنطقة التي فرضتها إسرائيل كحزام أمني. (يمكن للقارئ مراجعة العدد السابق، موضوع الخط الأصفر وتفاصيله).

كان القطاع الصحي من أبرز المتضررين. وبحلول منتصف حزيران، وثّقت منظمة الصحة العالمية 203 اعتداءات على مواقع الرعاية الصحية، مع استهداف أكثر من 130 عاملًا في القطاع الصحي وإغلاق 44 مركز رعاية أولية وثلاثة مستشفيات.

«وقف النار في حزيران»

في 15 حزيران ساهم تفاهم أميركي–إيراني في خفض القتال، لكنه لم يوقفه. فقد وقعت غارة إسرائيلية بطائرة مسيّرة في كفرتبنيت، ورد حزب الله بإطلاق مسيّرات وصواريخ وقذائف على القوات الإسرائيلية الموجودة في الجنوب.

وفي 19 حزيران اتُّفق على وقف إطلاق النار تحت ضغط أميركي، لكن الغارات الإسرائيلية استمرت لنحو ساعة بعد بدء الهدنة قبل أن تتراجع، فيما بقيت القوات الإسرائيلية داخل جنوب لبنان.

لذلك، يمكن وصف هذه المرحلة بأنها انخفاض في كثافة الحرب، لا نهاية للحرب. فإسرائيل لم تنسحب، وحزب الله لم يكن جزءًا من الترتيبات السياسية اللاحقة، واستمرت الاعتداءات على الجنوب وأبرزها التفجير الممنهج لمساحات ومنازل خالية من أي تواجد في العديد من القرى والبلدات الجنوبية.

«اتفاق الإطار» في واشنطن، 26 حزيران

وقّع لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة في واشنطن اتفاق إطار ثلاثي في 26 حزيران. الاتفاق ليس معاهدة سلام نهائية، بل آلية مرحلية تقوم على تسليم منطقتين تجريبيتين للجيش اللبناني، مع انسحاب إسرائيلي تدريجي ومشروط، وربط التوسع في الانسحاب بنزع سلاح حزب الله وتفكيك بنيته العسكرية. كما نص على إنشاء مجموعة تنسيق عسكرية ثلاثية بإشراف أميركي.

المشكلة الأساسية أن الاتفاق لا يفرض انسحابًا إسرائيليًا فوريًا وغير مشروط. فإسرائيل أعلنت أنها ستبقي قواتها في المنطقة الأمنية إلى أن تعتبر أن تهديد حزب الله قد زال، بحيث يكون الاسرئيلي هو جزء من الاتفاق مرة والقاضي الذي يحكم على مجرى تنفيذ الاتفاق مرة آخرى أي الحاكم والمحكوم في آن، بينما رفض حزب الله الاتفاق واعتبره باطلًا لأنه يربط الانسحاب بنزع سلاحه.

الاعتداءات بعد «اتفاق الإطار»

لم يؤدّ توقيع اتفاق واشنطن إلى توقف الاعتداءات. ففي يوم التوقيع نفسه، ألقت إسرائيل منشورات فوق بلدة المنصوري تطالب السكان بالإخلاء، وأعلنت تنفيذ ضربات قالت إنها استهدفت عناصر من حزب الله قرب مناطق انتشارها.

وفي 27 حزيران، استهدفت مسيّرة إسرائيلية منطقة النبطية الفوقا، وهي منطقة تقع خارج الحزام الأمني الذي أعلنته إسرائيل، ما أظهر أن العمليات لم تعد محصورة حتى بالمناطق التي تحتلها إسرائيل أو تدّعي أنها ضرورية لأمن قواتها.

كما زار بنيامين نتنياهو القوات الإسرائيلية داخل جنوب لبنان في نهاية حزيران، وأكد أن الانسحاب لن يحصل قبل إزالة ما تعتبره إسرائيل تهديد حزب الله. ويشير ذلك إلى أن السيطرة العسكرية الإسرائيلية بقيت قائمة، وأن «اتفاق الإطار» لم يتحول بعد إلى انسحاب فعلي أو استعادة لبنانية كاملة للأرض.

تظهر الحصيلة الرسمية استمرار الخسائر بعد الاتفاق: كانت وزارة الصحة قد سجلت في 26 حزيران 4,243 شهيدًا و12,186 جريحًا، وارتفعت الحصيلة في 5 تموز إلى 4,304 شهداء و12,203 من الجرحى. هذه الأرقام لا تعني بالضرورة أن كل الزيادة نتجت عن ضربات جديدة حصرًا، إذ قد تشمل وفيات لاحقة أو انتشال ضحايا وتحديثات، لكنها تؤكد أن الاتفاق لم ينهِ الخسائر البشرية للحرب، كما توالي تفجيرات المنازل في الكثير من القرى الحدودية.

الواقع الميداني الحالي

(حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في النصف الأول من شهر تموز)

الواقع الميداني في الجنوب هو واقع هدنة هشة تحت الاحتلال الجزئي. فإسرائيل تسيطر ميدانيًا على حزام أمني يمتد في بعض مناطقه إلى نحو 10 كيلومترات داخل الأراضي اللبنانية، وتواصل عمليات مداهمة وهدم ومراقبة بالطائرات المسيّرة، بينما تُمنع أعداد كبيرة من الأهالي من العودة الآمنة والدائمة إلى قراهم.

إنسانيًا، تشير أحدث بيانات المنظمة الدولية للهجرة إلى وجود نحو 499,784 نازحًا داخليًا حتى 1 تموز، مقابل نحو 64,6107 أشخاص بدأوا بالعودة. إلا أن العودة لا تعني استقرارًا فعليًا، لأن كثيرًا من القرى تعرضت لتدمير واسع أو تقع ضمن مناطق لا تزال تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية.

وتشير «تقديرات أولية» إلى تضرر أو تدمير أكثر من 90 ألف وحدة سكنية حتى منتصف حزيران، إضافة إلى أضرار في المستشفيات ومحطات المياه والكهرباء والطرق والمنشآت الإنتاجية.

وبالتالي، فإن الواقع القائم هو: احتلال جزئي، اعتداءات متقطعة، تهديد دائم بتجدد الحرب، نزوح واسع، وإعادة إعمار مؤجلة بانتظار حل سياسي وأمني لم تتوافر شروطه بعد.

النتيجة الأهم هي أن الحرب أنتجت ما يمكن وصفه بتماسك اجتماعي اضطراري: تضامن ومساعدة واستضافة من جهة، لكن مع احتفاظ كل جماعة بمخاوفها واعتراضاتها السياسية من جهة أخرى. فالخلاف حول مسؤولية الحرب، وسلاح حزب الله، ودور الدولة، والاحتلال الإسرائيلي، لم يختفِ؛ بل انتقل في معظم الأحيان من الشارع إلى الخطاب السياسي والإعلامي. وإن محدودية الإشكالات تعكس أيضًا ذاكرة الحرب الأهلية والخوف من الانزلاق إليها. فكثير من اللبنانيين، بمن فيهم القوى السياسية والبلديات، يدركون أن حادثًا محليًا يمكن أن يكتسب بسرعة بعدًا طائفيًا أو سياسيًا. حيث أظهر الجميع تقريبًا قدر من ضبط النفس والحكمة في التصرف.

لذلك، فإن محدودية الجريمة والإشكالات وعدم زيادة معدلات الجريمة العامة بكل أنواعها خلال فوضى النزوح وانتقال حوالي مليون شخص من منطقة الى آخرى عبر تجمعات النزوح أو عبر الانتشار الأفقي على صعيد كل لبنان، هو مؤشر إيجابي على قدرة المجتمع في لبنان على تجنب الانفجار الداخلي كما العيش والمصير الواحد، لكنها ليست دليلًا على حلّ الانقسامات، بل نتيجة وعي جماعي بكلفة الفوضى واحتمال اتساعها.

حتى 1 تموز

499,784

نـازحـاً

حتى 15 حزيران

90,000

وحدة سكنية متضررة

التقرير اليومي لعدد ضحايا العدوان الإسرائيلي

جدول يبين **العدد اليومي لضحايا العدوان الإسرائيلي** وفقاً للذكور والإناث والأطفال من 3 آذار وحتى 14 تموز 2026.

التاريخ	عدد الوفيات (يومي)	وفيات ذكور (يومي)	وفيات إناث (يومي)	وفيات أطفال (يومي)	عدد الجرحى (يومي)	جرحى ذكور (يومي)	جرحى إناث (يومي)	جرحى أطفال (يومي)
2026/03/02	**31**	-	-	-	**149**	-	-	-
2026/03/03	**9**	-	-	-	**97**	-	-	-
2026/03/04	**37**	-	-	-	**281**	-	-	-
2026/03/05	**46**	-	-	-	**156**	-	-	-
2026/03/06	**94**	-	-	-	**115**	-	-	-
2026/03/10	**353***	439	45	86	**646***	898	284	262
2026/03/11	**64**	57	2	5	**142**	112	17	13
2026/03/12	**53**	31	15	7	**188**	132	27	29
2026/03/13	**86**	81	-	5	**159**	116	21	22
2026/03/14	**53**	47	3	3	**76**	71	4	1
2026/03/15	**24**	22	1	1	**96**	86	6	4
2026/03/16	**36**	31	1	4	**36**	32	3	1
2026/03/18	**82**	67	10	5	**291**	226	41	24
2026/03/19	**33**	29	2	2	**152**	132	11	9
2026/03/21	**23**	24	-	-	**156**	146	5	5
2026/03/23	**15**	14	-	-	**136**	114	12	10
2026/03/24	**33**	28	2	3	**90**	82	6	2
2026/03/25	**22**	22	-	-	**153**	129	11	13
2026/03/26	**22**	20	2	-	**110**	100	6	4
2026/03/27	**26**	25	-	1	**86**	80	2	4
2026/03/28	**47**	42	3	2	**112**	97	9	6
2026/03/29	**49**	48	1	-	**116**	109	3	4
2026/03/30	**9**	25	-	-	**137**	127	5	5
2026/03/31	**21**	3	1	1	**70**	65	-	5
2026/04/01	**50**	47	3	-	**185**	169	10	6
2026/04/02	**27**	27	-	-	**105**	101	3	1
2026/04/03	**23**	23	-	-	**98**	93	2	3
2026/04/04	**54**	51	2	1	**156**	136	12	8
2026/04/05	**39**	32	4	3	**136**	123	11	2
2026/04/06	**36**	31	4	1	**209**	166	29	14
2026/04/07	**33**	32	1	-	**173**	165	4	4

التاريخ	عدد الوفيات (يومي)	وفيات ذكور (يومي)	وفيات إناث (يومي)	وفيات أطفال (يومي)	عدد الجرحى (يومي)	جرحى ذكور (يومي)	جرحى إناث (يومي)	جرحى أطفال (يومي)
2026/04/09	**358**	370	118	33	**1280**	1222	519	153
2026/04/11	**132**	61	28	2	**344**	341	44	27
2026/04/12	**35**	31	4	-	**152**	136	13	3
2026/04/13	**34**	33	-	1	**174**	158	12	4
2026/04/14	**35**	31	2	2	**159**	153	4	2
2026/04/15	**43**	33	6	4	**140**	120	14	6
2026/04/16	**29**	29	-	-	**124**	102	17	5
2026/04/17	**98**	70	14	5	**359**	260	56	43
2026/04/24	**197**	380	3	-	**175**	877	2	1
2026/04/25	**5**	5	-	-	**6**	6	-	-
2026/04/26	**13**	13	-	-	**30**	23	7	4
2026/04/27	**12**	12	-	1	**49**	44	5	-
2026/04/28	**13**	10	3	-	**59**	49	10	5
2026/04/29	**42**	36	6	3	**99**	72	27	13
2026/04/30	**10**	-	10	3	**58**	46	12	8
2026/05/01	**32**	29	3	-	**74**	71	3	4
2026/05/03	**61**	86	39	2	**135**	352	262	10
2026/05/04	**17**	17	-	-	**35**	35	-	-
2026/05/05	**6**	6	-	-	**47**	47	-	-
2026/05/06	**13**	10	3	-	**42**	36	3	3
2026/05/07	**12**	10	1	1	**85**	58	7	20
2026/05/08	**32**	27	3	2	**74**	71	2	1
2026/05/09	**36**	25	8	3	**74**	64	3	7
2026/05/10	**51**	47	2	2	**107**	84	10	13
2026/05/11	**23**	18	1	4	**37**	37	-	-
2026/05/13	**27**	24	1	2	**94**	73	8	13
2026/05/14	**39**	26	5	8	**93**	65	17	11
2026/05/15	**16**	15	-	1	**71**	56	9	6
2026/05/16	**18**	18	-	-	**124**	98	22	4
2026/05/17	**19**	15	4	-	**98**	71	16	11
2026/05/18	**32**	26	4	2	**63**	52	4	7
2026/05/19	**22**	21	1	-	**28**	23	3	2
2026/05/20	**31**	24	3	4	**61**	52	6	3
2026/05/21	**16**	15	-	1	**35**	26	5	4

التاريخ	عدد الوفيات (يومي)	وفيات ذكور (يومي)	وفيات إناث (يومي)	وفيات أطفال (يومي)	عدد الجرحى (يومي)	جرحى ذكور (يومي)	جرحى إناث (يومي)	جرحى أطفال (يومي)
2026/05/22	**22**	21	-	1	**35**	25	10	-
2026/05/23	**12**	12	-	-	**74**	59	12	3
2026/05/24	**28**	21	6	1	**65**	51	7	7
2026/05/25	**34**	33	1	-	**62**	51	7	4
2026/05/26	**28**	23	2	3	**104**	92	5	7
2026/05/29	**142**	109	20	13	**358**	249	63	46
2026/05/30	**16**	9	1	6	**34**	27	3	3
2026/05/31	**41**	37	3	1	**140**	112	17	12
2026/06/01	**21**	19	1	1	**126**	113	7	6
2026/06/02	**35**	30	3	2	**182**	121	50	11
2026/06/03	**48**	42	5	1	**97**	95	1	1
2026/06/04	**10**	9	1	-	**59**	43	13	3
2026/06/05	**32**	32	-	-	**137**	121	11	5
2026/06/06	**35**	31	4	-	**120**	109	9	2
2026/06/07	**20**	19	1	-	**82**	76	3	3
2026/06/08	**24**	21	1	2	**116**	96	12	8
2026/06/09	**29**	26	3	-	**133**	108	18	7
2026/06/10	**30**	27	3	-	**92**	140	3	1
2026/06/11	**15**	13	2	-	**70**	16	2	-
2026/06/13	**45**	43	2	-	**149**	132	9	8
2026/06/14	**27**	23	4	-	**67**	64	3	-
2026/06/15	**15**	11	4	-	**82**	76	5	1
2026/06/16	**28**	27	1	-	**70**	70	-	-
2026/06/17	**58**	56	2	-	**5**	1	-	4
2026/06/18	**28**	28	-	-	**17**	16	1	-
2026/06/19	**68**	56	9	3	**128**	100	15	13
2026/06/20	**77**	68	8	1	**120**	80	18	22
2026/06/21	**49**	45	3	1	**32**	29	2	1
2026/06/22	**69**	65	3	1	**11**	7	1	3
2026/06/23	**17**	17	-	-	**7**	7	-	-
2026/06/24	**19**	18	1	-	**2**	2	-	-
2026/06/25	**19**	19	-	-	**6**	6	-	-
2026/06/26	**13**	13	-	-	**7**	6	-	1
2026/06/27	**3**	3	-	-	**4**	4	-	-

التاريخ	عدد الوفيات (يومي)	وفيات ذكور (يومي)	وفيات إناث (يومي)	وفيات أطفال (يومي)	عدد الجرحى (يومي)	جرحى ذكور (يومي)	جرحى إناث (يومي)	جرحى أطفال (يومي)
2026/06/28	**1**	1	-	-	**5**	5	-	-
2026/06/29	**10**	9	1	-	**1**	1	-	-
2026/06/30	**21**	21	-	-	**-**	-	-	-
2026/07/01	**19**	19	-	-	**-**	-	-	-
2026/07/02	**1**	1	-	-	**-**	-	-	-
2026/07/03	**3**	3	-	-	**3**	3	-	-
2026/07/04	**2**	2	-	-	**3**	3	-	-
2026/07/05	**1**	1	-	-	**1**	-	1	-
2026/07/06	**15**	14	1	-	**-**	-	-	-
2026/07/07	**1**	1	-	-	**-**	-	-	-
2026/07/08	**1**	1	-	-	**-**	-	-	-
2026/07/09	**-**	-	-	-	**1**	1	-	-
2026/07/10	**-**	-	-	-	**3**	3	-	-
2026/07/11	**1**	1	-	-	**3**	3	-	-
2026/07/12	**-**	-	-	-	**9**	9	-	-
2026/07/13	**2**	2	-	-	**2**	2	-	-
2026/07/14	**-**	-	-	-	**2**	2	-	-
المجموع	**4,324**	3,679	392	253	**12,223**	9,737	1,450	1,036

المصدر: وزارة الصحة اللبنانية.

اعتمدت الشركة الدولية للمعلومات التقرير الشبه اليومي الصادر عن وزارة الصحة التي أصدرت 117 تقرير يومي من أصل 136 يوم حرب من 2 أذار بداية الحرب حتى نصف شهر تموز الحالي. وتبين للشركة أن تصحيحات طرأت في بعض التقارير على المجموع العام للشهداء أو الجرحى وغيرها من المعلومات الواردة في التقرير اليومي. لذلك قد تكون الأرقام في القليل من الأيام غير دقيقة وتم تصحيحها في المجموع العام لاحقًا.

تشر الأرقام في يوم 10 اذار الى عدد كبير من الشهداء والجرحى وهو جمع لـ 9 أيام من بداية الحرب حيث لم تشمل التقارير الأولى تفصيل (ذكور – إناث – أطفال).

لم تشهد أيام الحرب أو التي أعلن أنها ضمن وقف "اطلاق النار" أي توقف في الخسائر البشرية اللبنانية اليومية، علمًا ان مجزرة 8 نيسان كانت الأكبر، 1,638 بين جريح وشهيد بينهم 33 شهيد و 153 جريح من الأطفال. وكان قد استشهد 86 طفل في الأيام الأولى للحرب.

على أثر هذه المجزرة قدم لبنان شكوى في 15 نيسان من أصل 3 شكاوى فقط كانت قد قدمتها الدولة اللبنانية عبر وزارة الخارجية اللبنانية ومندوب لبنان في الأمم المتحدة عن الاعتداءات الاسرائيلية في لبنان. حيث سجل شكوى في 10 حزيران بشأن قيام الجيش الإسرائيلي في 1 شباط برش مادة الغليفوسات فوق قرى حدودية جنوبية، وهي مادة مبيدات زراعية قاتلة للأعشاب. وسجلت شكوى ثالثة في 11 حزيران بعدما استهدف العدو ضابطين برتبة عميد ونقيب على طريق الخردلي شمال الليطاني بعد تنسيق مع "الميكانيزم" اللجنة المراقبة للأعمال العسكرية في الجنوب برئاسة ضابط أميركي.

الشهداء العسكريون

بالإضافة الى استهداف الصحافيين، استهدف الجيش الاسرائيلي 36 عسكري بين شهيد وجريح من الجيش اللبناني و 13 شهيد من جهاز أمن الدولة حيث صدر عن المديرية العامة لأمن الدولة – قسم الإعلام والتوجيه والعلاقات العامة، بيان بتاريخ 10 نيسان 2026: «استهدفت غارات إسرائيلية مبنى سراي النبطية الحكومي الذي تتمركز فيه مديرية النبطية الإقليمية لأمن الدولة، ما أدى إلى استشهاد 13 عنصرًا كانوا يواصلون أداء مهامهم في خدمة المواطنين في ظل الظروف الدقيقة التي يمر بها لبنان.

وتستنكر المديرية العامة لأمن الدولة هذه الاعتداءات التي تطال العسكريين والمدنيين على الأراضي اللبنانية. وتقيم المديرية العامة لأمن الدولة، يوم غد السبت عند الساعة العاشرة صباحًا، مراسم التشييع الرسمية لـ13 شهيدًا من عناصرها، وذلك في سراي صيدا الحكومي».

كما استهدف الطيران المسيّر الاسرائيلي 4 عناصر من قوى الأمن الداخلي واثنين من قوى الأمن العام.

التاريخ	الصفة	الاسم	الرتبه	مكان الاستشهاد	القضاء
2026/02/09	قوى أمن	حسن علي جابر	معاون أول	يانوح	صور
2026/03/05	قوى أمن	علي قاسم مظلوم	رقيب أول	زحلة	البقاع الغربي
2026/03/07	أمن عام	يحيى شكر	مفتش أول	النبي شيت	بعلبك
2026/03/07	جيش	عبد السلام عادل التركي	رقيب	كوثرية الرز	صيدا
2026/03/07	جيش	حسين عوض عوض	عريف اول	الخريبه	بعلبك
2026/03/07	جيش	جواد حسين عوض	مجند	الخريبه	بعلبك
2026/03/07	جيش	علي أيوب خليل	مجند	الخريبه	بعلبك
2026/03/10	جيش	خضر وفيق شقير	عريف	برعشيت	بنت جبيل
2026/03/17	جيش	محمد سليمان الأحمد	جندي	قعقعية الجسر	النبطية
2026/03/17	جيش	عمر ناظم العبد	مجند	قعقعية الجسر	النبطية
2026/03/17	جيش	محمد المصطفى بلال المعدراني	مجند	زبدين	النبطية
2026/03/17	جيش	مهدي اكرم قبيسي	مجند	زبدين	النبطية
2026/03/28	جيش	محمد مفيد الطفيلي	عريف	دير الزهراني	النبطية
2026/03/28	جيش	فضل عبد الله ايوب	عريف	كفرتبنيت	بنت جبيل
2026/03/30	جيش	علي حسين العجم	مجند	حاجز العامرية	صور
2026/04/05	جيش	حسين نحله	عريف	كفرحتى	صيدا
2026/04/08	أمن عام	علي الخالد	مؤهل أول	المنصوري	صور
2026/04/08	جيش	علي ناصر الدين	تلميذ رتيب	المنصورة	الهرمل
2026/04/08	جيش	محمد بسام شحيتلي	جندي أول	شمسطار	بعلبك
2026/04/08	جيش	حسين خالد ياسين	رقيب أول	صيدا	صيدا
2026/04/08	جيش	علي حسن قاسم	مجند	شمسطار	بعلبك
2026/04/10	أمن دولة	محمد صبحي أيوب	معاون أول	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	أحمد قانصو	رقيب أول	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	يوسف قانصو	رقيب أول	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	محمد ضاوي	رقيب أول	النبطية	النبطية

التاريخ	الصفة	الاسم	الرتبه	مكان الاستشهاد	القضاء
2026/04/10	أمن دولة	محمد رسلان	رقيب أول	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	المعاون موسى حيدر	معاون	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	علي فقيه	معاون أول	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	حسين حرب	مؤهل	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	حسين محمد حسن ملاح	مؤهل	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	حسن ترحيني	مؤهل أول	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	خليل المقداد	عريف	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	علي حجازي	مأمور	النبطية	النبطية
2026/04/10	أمن دولة	علي بدير	مأمور	النبطية	النبطية
2026/04/12	جيش	عباس حسن قاسم	معاون أول	شمسطار	بعلبك
2026/04/16	جيش	محمد حمود	رقيب	كفرملكي	صيدا
2026/04/19	جيش	باتريك أنترانيك بيكاريان	جندي	القليعة	مرجعيون
2026/04/29	جيش	حسين أحمد سلطان	جندي	خربة سلم	بنت جبيل
2026/04/30	جيش	علي رفعت جابر	معاون	كفررمان	النبطية
2026/05/07	قوى أمن	علي حسين بدران	مؤهل أول	دير الزهراني	صيدا
2026/05/12	جيش	محمد علي عبيد	مؤهل أول	جبشيت	النبطية
2026/05/26	جيش	صالح محمد سوني	مجند	بحيرة القرعون	البقاع الغربي
2026/05/27	جيش	كامل مروان مركيز	جندي	طريق كفرمان	خردالي
2026/05/28	جيش	علاء محمود مدلج	رقيب	زفتا	الزهراني (قرى صيدا)
2026/05/28	جيش	عمر خضر	مجند	كفرتبنيت	النبطية
2026/06/06	جيش	حسين غزال	جندي	النبطية	النبطية
2026/06/06	جيش	وسام صبره	عميد	النبطية	النبطية
2026/06/06	جيش	ايلي خوري	نقيب	النبطية	النبطية
2026/06/20	جيش	جميل نحال	جندي	النبطية	النبطية
2026/06/20	جيش	علي ابراهيم	رقيب أول	تولين	مرجعيون
2026/06/21	جيش	سمير العبد	عريف	القليلة	صور

المصدر: الدولية للمعلومات.

توزع الشهداء على الأجهزة العسكرية

الأمن العام	الأمن الداخلي	أمن الدولة	الجيش	المجموع
2	3	13	33	51
شهيدان	شهداء	شهداء	شهيد	شهيد

حسب الجهاز والرتبة	عدد الشهداء
أمن عام	**2**
مفتش أول	1
مؤهل أول	1
قوى أمن	**3**
رقيب أول	1
معاون أول	1
مؤهل أول	1
أمن دولة	**13**
رقيب أول	4
معاون	1
معاون أول	2
مؤهل	2
مؤهل أول	1
عريف	1
مأمور	2
جيش	**33**
مجند	9
جندي	6
جندي أول	1
رقيب	3
رقيب أول	2
عريف	5
عريف أول	1
تلميذ رتيب	1
معاون	1
معاون أول	1
مؤهل أول	1
نقيب	1
عميد	1
المجموع	**51**

حسب المنطقة	عدد الشهداء
جبشيت	1
حاجز العامرية	1
القليعة	1
خربة سلم	1
المنصورة	1
زحلة	1
النبي شيت	1
زفتا	1
برعشيت	1
صيدا	1
يانوح	1
طريق كفرمان	1
المنصوري	1
كفرحتى	1
تولين	1
كفررمان	1
بحيرة القرعون	1
كفرملكي	1
القليلة	1
كوثرية الرز	1
دير الزهراني	2
كفرتبنيت	2
قعقعية الجسر	2
زبدين	2
شمسطار	3
الخريبه	3
النبطية	17
المجموع	**51**

الإعلاميون شهود وشهداء

ما زالت الصحافة اللبنانية تدفع من اعلامييها شهداء في معركة نقل الخبر من حيث هو الى العالم. بعد استهداف الصحافيين المتواصل من قبل جيش الاحتلال قامت في اول شهر تموز الحالي وزارة الإعلام اللبنانية والصليب الأحمر بتوجيه رسالة من بيروت بعنوان حماية الصحافيين واجب قانوني وإنساني

حيث رفعت الوزارة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لوحة إعلانية تحمل رسالة توعوية تؤكد أن الصحافيين يُعدّون مدنيين ويتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك تحت شعار: «ليبقى مين يخبّر...».

الاسم	التاريخ	الصفة والمؤسسة
محمد شهاب	12 آذار	مصوّر
محمد شري	18 آذار	رئيس البرامج السياسية في قناة المنار
حسين حمود	25 آذار	مصوّر وصحافي مستقل
علي شعيب	28 آذار	مراسل قناة المنار

الاسم	التاريخ	الصفة والمؤسسة
فاطمة فتوني	28 آذار	مراسلة قناة الميادين
محمد فتوني	28 آذار	مصوّر صحافي مستقل وشقيق فاطمة فتوني
غادة دايخ	8 نيسان	مذيعة ومراسلة في إذاعة صوت الفرح
سوزان خليل	8 نيسان	مذيعة ومراسلة في قناة المنار وإذاعة النور
آمال خليل	22 نيسان	صحافية ومراسلة جريدة الأخبار في الجنوب

المصدر: نقابة الصحافة.

135 شهيد و 406 جريح من الطواقم الإسعافية

عملت مجموعة كبيرة من الهيئات الاسعافية ضمن عمليات إنقاذ المواطنين في الحرب وشملت إضافة الى الصليب الأحمر اللبناني والمديرية العامة للدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية:

الهيئة الصحية الإسلامية – الدفاع المدني – جمعية الرسالة للإسعاف الصحي – جمعية كشافة الرسالة الإسلامية – جمعية النجدة الشعبية اللبنانية – مراكز الدفاع المدني التطوعية المحلية – عاملون صحيون أو متطوعون في مؤسسات أخرى، مثل مؤسسة عامل الدولية وغيرها. أما فيما يتعلق بأسماء الشهداء، الذي قد يتجاوز الرقم المعلن 124 شهيد و408 جريح، لأن كثرة الجهات العاملة إضافة الى عدم وجود لوائح لمصدر واحد، اعتمدنا أرقام وزارة الصحة. أما وفق بيانات المديرية العامة للدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية والبلديات، أمكن توثيق تسعة شهداء من الدفاع المدني منذ 2 آذار حتى 15 تموز:

الاسم	التاريخ	المركز/مكان الاستشهاد
فهمي محيي الدين الشامي	18 آذار	مركز الجنوب الإقليمي–صيدا؛ استشهد متأثراً بإصابته خلال العدوان على صيدا
حسين علي ساطي	28 نيسان	استشهد أثناء مهمة إنقاذ في مجدل زون–صور
هادي جهاد ضاهر	28 نيسان	استشهد أثناء مهمة إنقاذ في مجدل زون–صور
حسين إبراهيم غضبوني	28 نيسان	استشهد أثناء مهمة إنقاذ في مجدل زون–صور
حافظ علي يحي	8 أيار	مركز راشيا الفخار؛ استشهد على طريق راشيا الفخار–كفرشوبا
أحمد محمد نورا	12 أيار	مركز النبطية الإقليمي؛ استشهد خلال غارة على مدينة النبطية
حسين محمد صالح جابر	12 أيار	مركز النبطية الإقليمي؛ استشهد خلال غارة على مدينة النبطية
كامل يوسف زين	26 أيار	مركز سحمر–جب جنين؛ استشهد أثناء إسعاف مصاب قرب سد القرعون
محمود جعفر شعيب	19 حزيران	مركز الدوير–النبطية؛ استشهد مع أفراد من عائلته في بلدة الشرقية

المصدر: الدفاع المدني اللبناني.

وشهيدين من الصليب الأحمر اللبناني منذ 2 آذار 2026 وحتى 15 تموز 2026:

الاسم	الصفة	تفاصيل الاستشهاد
يوسف ريمون عسّاف	مسعف متطوع	أُصيب خلال مهمة إسعافية إثر غارة إسرائيلية في مجدل زون – قضاء صور بتاريخ 9 آذار، وأُعلن استشهاده متأثراً بجروحه في 11 آذار 2026.
حسن علي بدوي	مسعف في الصليب الأحمر اللبناني	استشهد إثر استهداف إسرائيلي مباشر لفريق وآلية إسعاف على طريق بيت ياحون – قضاء بنت جبيل في 12 نيسان 2026.

المصدر: الصليب الأحمر اللبناني.

الاعتداءات على الجهاز الطبي من مستشفيات ومراكز صحية

السنة	الاعتداءات	الشهداء	الجرحى
2024	149	238	279
2025	3	-	1
2026	212	135	406

المصدر: نظام رصد الهجمات على الرعاية الصحية الصادر عن منظمة الصحة العالمية

المستشفيات التي تعرضت لإعتداءات وأقفلت أبوابها:

القضاء	المستشفى
قضاء بنت جبيل	مستشفى بنت جبيل الحكومي
قضاء مرجعيون	مستشفى ميس الجبل الحكومي
قضاء بنت جبيل	مستشفى صلاح غندور

المصدر: نظام رصد الهجمات على الرعاية الصحية الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

مستشفيات تعرضت لإعتداءات مختلفة ولم تقفل أبوابها:

القضاء	المستشفى
قضاء حاصبيا	مستشفى حاصبيا الحكومي
قضاء بنت جبيل	مستشفى تبنين الحكومي
قضاء النبطية	مستشفى النجدة / النجدة الشعبية
قضاء النبطية	مستشفى النبطية الحكومي / نبيه بري الحكومي الجامعي
قضاء النبطية	مستشفى راغب حرب
قضاء صور	المستشفى اللبناني الإيطالي / نجم
قضاء صور	مستشفى جبل عامل
قضاء صور	مستشفى حيرام - صور
قضاء صيدا	مركز لبيب الطبي
قضاء صيدا	مستشفى عسيران
قضاء البقاع الغربي	مستشفى البقاع الغربي - سحمر

المصدر: نظام رصد الهجمات على الرعاية الصحية الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

أما مستشفيات الساحل، بهمن والبرج في منطقة بعبدا – الضاحية الجنوبية فقد أقفلت لفترات قليلة بين شهر أذار وأيار 2026 بفعل التهديدات الاسرائيلية لها، كما طالت الإعتداءات مستشفى بهمن بأضرار جسيمة في المبنى، ثم عاودت العمل بشكل طبيعي.

الاعتداءات على الجهاز الطبي والاسعافي من تاريخ 2 اذار حتى 15 تموز 2026.

التاريخ	طاقم طبي شهداء	طاقم طبي جرحى
2026/03/10	14	45
2026/03/13	-	3
2026/03/14	13	3
2026/03/15	1	7
2026/03/16	6	11
2026/03/18	2	27
2026/03/19	-	11
2026/03/21	-	12
2026/03/28	9	7
2026/03/29	1	1
2026/03/30	-	1
2026/04/01	1	9
2026/04/04	1	5
2026/04/05	-	3
2026/04/06	3	9
2026/04/07	-	4
2026/04/09	16	18
2026/04/11	12	12
2026/04/12	2	2
2026/04/13	1	5
2026/04/14	-	11
2026/04/15	3	8
2026/04/16	2	11
2026/04/17	7	8
2026/04/29	3	1
2026/05/03	-	4
2026/05/06	-	3
2026/05/07	-	2
2026/05/08	1	1
2026/05/10	2	5
2026/05/11	-	2
2026/05/13	2	1

التاريخ	طاقم طبي شهداء	طاقم طبي جرحى
2026/05/14	-	1
2026/05/15	-	6
2026/05/16	3	4
2026/05/22	7	10
2026/05/23	-	25
2026/05/24	-	3
2026/05/25	1	2
2026/05/26	1	7
2026/05/29	2	1
2026/05/31	-	18
2026/06/01	1	3
2026/06/02	-	39
2026/06/03	-	7
2026/06/04	1	1
2026/06/06	2	5
2026/06/07	-	2
2026/06/09	-	6
2026/06/10	1	1
2026/06/11	-	2
2026/06/13	1	9
2026/06/19	2	3
2026/06/21	-	1
المجموع	**124**	**408**

المصدر: نظام رصد الهجمات على الرعاية الصحية الصادر عن منظمة الصحة العالمية.

الاعتداءات على محطات الوقود

حتى لو كان لجهة القانون الدولي والإنساني، أن محطات الوقود في الأصل منشأت مدنية ولا يصح اعتبارها هدفًا عسكريًا لمجرد أنها مملوكة أو مرتبطة سياسيًا أو اقتصاديًا بطرف ما. إلا ان الجيش الاسرائيلي تذرع بأن محطات الوقود خاص «محطات شركة الأمانة» هي مصدر تمويل لحزب الله وبالتالي استهدافها يصبح مشروعًا، علمًا ان الجيش الاسرائيلي استهدف إضافة الى محطات الوقود اكثر من مؤسسة تُعنى بالمواد الغذائية على أنواعها. تهدف هذه الضربات بحسب جيش الاحتلال الى قطع الإمداد والحركة، ضرب الاقتصاد المحلي والضغط على السكان.

محطات الوقود التي أثبت استهدافها

القضاء	الموقع
صور	دير قانون النهر
صور	صريفا
صور	برج الشمالي
صور	منطقة الحوش
بنت جبيل	بيت ياحون
صور	طريق رأس العين - محيط الرشيدية
صور	البرغلية
بين قضاء بنت جبيل وقضاء صور	دير انطار - المجادل
النبطية	طريق النبطية - شوكين / طلعة شوكين
النبطية	جادة الرئيس نبيه بري - مفرق حي المسلخ
النبطية	كفرتبنيت

المصدر: الدولية للمعلومات.

إنذارات الإخلاء التي نشرها جيش الاحتلال الاسرائيلي في الحرب على لبنان

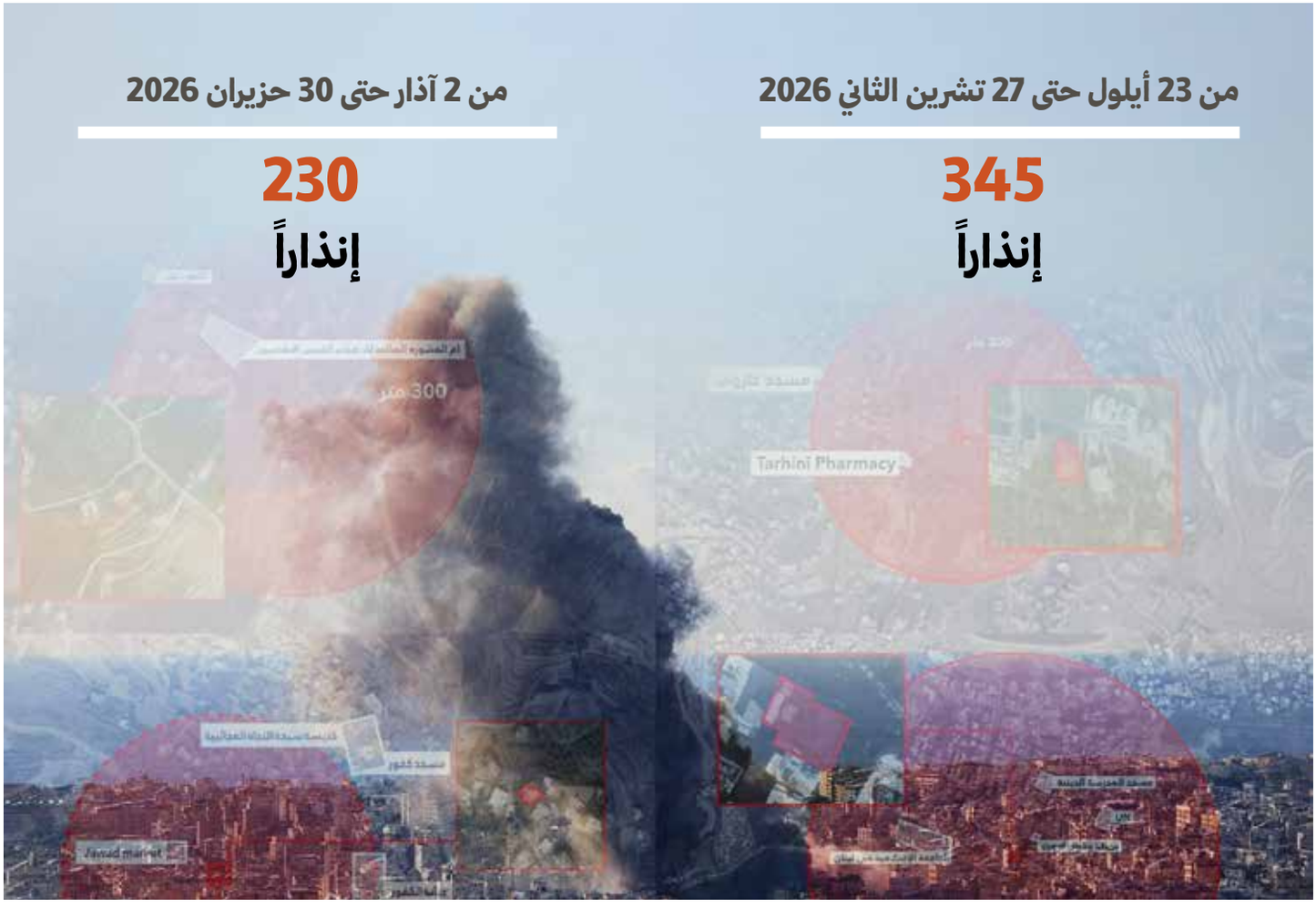

345 انذار في حرب مدتها 66 يوم بين 23 أيلول و27 تشرين الثاني من العام 2024، الى 230 إنذار في حرب مدتها 136 يوم من 2 آذار حتى 30 تموز 2026. هي عدد الإنذارات التي نشرها جيش الاحتلال الاسرائيلي في الحرب على لبنان.

تعني هذه الانذارات من حيث الشكل، أنها بدافع تحديد الأفراد المعنيين بالحرب وذلك حماية للمواطنين، وهذا ما تدحضه أرقام الشهداء والجرحى من مواطنين ومسعفين وعسكريين. أتت هذه الإنذارات مع عشرات الالاف من الغارات الجوية والمدفعية.

أكثر الأماكن التي ذُكرت في الإنذارت:

محافظة الجنوب

قضاء صور: العباسية، البرغلية، البص، برج الشمالي، برج رحال، جل البحر، الحنية، الحمادية، الرشيدية، رأس الناقورة، زقوق المفدي، شبريحا، صور، عرب الجل، عين بعال، معشوق، معسكر القاسمية، مقام النبي قاسم، القليلة، قانا، دير قانون النهر، دير كيفا، الشهابية (طير زبنا)، القنطرة، الغندورية، برج قلويه، وادي جيلو، قعقعية الجسر، صريفا، خربة سلم، بيت ياحون، مجدل زون، جبال البطم، كفرا، ياطر.

قضاء صيدا: الأنصارية، أرزي، حارة صيدا، الزرارية، الخرايب.

قضاء جزين: جرجوع، سجد، عين قانا، مليخ، كفرحونة.

محافظة النبطية

أنصار، حبوش، حاروف، تول، دير الزهراني، النبطية، النبطية التحتا، الكفور (النبطية)، كفرتبنيت، مزرعة كفر جوز، زفتا، يحمر، أرنون، زوطر الشرقية، زوطر الغربية.

محافظة البقاع

قضاء بعلبك: بدنايل، بريتال، دورس، عين بورضاي، اللبوة، النبي شيت، سرعين الفوقا، سرعين التحتا، الخضر، حوش الغنم.

قضاء زحلة: قصرنبا.

قضاء البقاع الغربي: مشغرة، سحمر، لبايا، زلايا، قلايا، دلافي، يحمر البقاع الغربي.

قضاء الهرمل: الهرمل.

محافظة جبل لبنان

قضاء بعبدا: الحدث، حارة حريك، الغبيري، الليلكي، برج البراجنة، الشياح، الجناح، الغدير، تحويطة الغدير.

قضاء عاليه: الشويفات العمروسية.

محافظة بيروت

مدينة بيروت: الباشورة، زقاق البلاط.

معابر حدودية: معبر المصنع.

تقسمت الانذارات بين إخلاء منطقة كاملة وصولًا الى تحديد جغرافيا كبيرة تشمل كل مناطق جنوب الليطاني مثلًا، أو مناطق واسعة من البقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. أما إنذارات إخلاء مبنى أو أكثر، غالبًا ما كان يترافق معه تدمير مبانٍ محيطة خارج إطار الإنذار.

نوع الإنذار	عدد الإنذارات	النسبة المئوية
إخلاء منطقة	139	%60.43
تحذير (منع انتقال/عودة)	11	%4.78
تحذير عام	5	%2.17
مبنى	75	%32.61
المجموع	**230**	**%100**

المصدر: الدولية للمعلومات.

الإنذارات توزعت على 91 يوم من أصل 135 من بداية الحرب حتى أخر شهر حزيران. وكان أكثرها في شهر آذار بنسبة 44 بالمئة من عدد الإنذارات.

الشهر	عدد الإنذارات	النسبة المئوية
آذار	102	%44.35
نيسان	39	%16.96
أيار	66	%28.70
حزيران	23	%10
المجموع	**230**	**%100**

المصدر: الدولية للمعلومات.

التاريخ	إخلاء منطقة	تحذير (منع انتقال/عودة)	تحذير عام	مبنى	المجموع
2026/03/02	2			19	21
2026/03/03	2			10	12
2026/03/05	2			2	4
2026/03/06	1				1
2026/03/07	2			1	3
2026/03/08	1				1
2026/03/09	1			1	2
2026/03/10	3			2	5
2026/03/11	4				4
2026/03/12	2			5	7
2026/03/13	2			1	3
2026/03/14	1		2		3
2026/03/15	1				1
2026/03/16	1				1
2026/03/17	2			1	3
2026/03/18	3			2	5
2026/03/20	2				2
2026/03/22	2				2
2026/03/23	2				2
2026/03/24	3			5	8
2026/03/25	1				1
2026/03/26	1				1
2026/03/27	2				2
2026/03/28	1				1
2026/03/29	1		1		2
2026/03/30	2				2
2026/03/31	2			1	3
2026/04/03	2				2
2026/04/04	6			5	11
2026/04/05	1			1	2
2026/04/06	2				2

التاريخ	إخلاء منطقة	تحذير (منع انتقال/عودة)	تحذير عام	مبنى	المجموع
2026/04/07	1			1	2
2026/04/08	2			2	4
2026/04/09	1				1
2026/04/10			1		1
2026/04/15	1				1
2026/04/16	1				1
2026/04/17		1			1
2026/04/19			1		1
2026/04/20		1			1
2026/04/21		1			1
2026/04/23		1			1
2026/04/24	1				1
2026/04/25		1			1
2026/04/26	1	1			2
2026/04/28	1				1
2026/04/30	2				2
2026/05/01	1				1
2026/05/02	1				1
2026/05/03	1				1
2026/05/04	2				2
2026/05/05	1				1
2026/05/06	1				1
2026/05/07	1				1
2026/05/08	2				2
2026/05/09	1				1
2026/05/10	1				1
2026/05/11	1				1
2026/05/12	2				2
2026/05/13	2				2
2026/05/14	1				1
2026/05/15	2			2	4

التاريخ	إخلاء منطقة	تحذير (منع انتقال/عودة)	تحذير عام	مبنى	المجموع
2026/05/16	1				1
2026/05/17	2				2
2026/05/18	2				2
2026/05/19	1			1	2
2026/05/20	1				1
2026/05/22	1			2	3
2026/05/23	2				2
2026/05/24	2				2
2026/05/25	1			5	6
2026/05/26	6				6
2026/05/27	3				3
2026/05/28	2			5	7
2026/05/29	3				3
2026/05/30	3				3
2026/05/31		1			1
2026/06/01		3			3
2026/06/02	1				1
2026/06/03	2			1	3
2026/06/04		1			1
2026/06/05	2				2
2026/06/06	1				1
2026/06/07	1				1
2026/06/08	1				1
2026/06/09	1				1
2026/06/10	2				2
2026/06/12	2				2
2026/06/13	2				2
2026/06/14	2				2
2026/06/18	1				1
المجموع	**139**	**11**	**5**	**75**	**230**

المصدر: الدولية للمعلومات.

5,262 أسيرًا لبنانيًا في السجون الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى حزيران 2026

بلغ عدد اللبنانيين الذين تعرّضوا للأسر والاعتقال في السجون الإسرائيلية، منذ عام 1949 وحتى أيار 2026، نحو 5,260 أسيرًا وأسيرة، وفق معطيات توثيقية عن ملف الأسرى اللبنانيين.

أُطلق سراح نحو 5,230 أسيرًا حتى عام 2000، من خلال عمليات تبادل وإفراج متعددة، كما اطلق أسرى معتقل الخيام بعد الانسحاب الاسرائيلي عام 2000. فيما بقي الأسيران يحيى سكاف وعبدالله عليان قيد الاعتقال أو في عداد المفقودين الذين لم يُحسم مصيرهم حتى اليوم.

وبعد عام 2000، سُجّل اعتقال الصياد اللبناني محمد الفران في تشرين الأول 2005، أثناء وجوده في البحر قبالة مدينة صور. أما منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول 2023، فقد أَسرت القوات الإسرائيلية 31 شخصًا، توزعت عمليات أسرهم على 13 حالة أسر خلال عام 2024، سبع حالات خلال عام 2025، وثمانية حالات منذ بداية عام 2026 وحتى نهاية شهر حزيران.

كذلك، سُجّل خلال هذه الفترة أكثر من 30 اعتقال مؤقت طاول لبنانيين من سكان القرى الحدودية، غالبيتهم من المزارعين ومربّي المواشي. وتراوحت مدة احتجازهم بين ساعات قليلة ويومين، قبل الإفراج عنهم. يبلغ متوسط أعمار الأسرى والمعتقلين الحاليين نحو 36 عامًا، وجميعهم من الذكور. ويحمل معظمهم الجنسية اللبنانية، باستثناء معتقل واحد من الجنسية السورية، أُسر في 22 نيسان 2026 من بلدة دبل الحدودية.

وجرت غالبية عمليات الأسر في قرى جنوبية حدودية، أبرزها عيتا الشعب والخيام والطيبة وشقرا، باستثناء عملية اختطاف الشاب عماد أمهز من منطقة البترون في شمال لبنان، في عملية نفذتها قوة إسرائيلية خاصة خلال عام 2024. بالإضافة الى عملية خطف النقيب في الأمن العام اللبناني أحمد شكر في عملية معقدة أكدت القوى الأمنية اللبنانية ضلوع جهاز الموساد في تنفيذها من منطقة زحله، يُرجع سبب الاعتقال، البحث عن جثة الطيار الاسرائيلي رون أراد الذي اختفى بعد سقوط طائرته في 16 تشرين الأول 1986 في جنوب لبنان. كما تبين مؤخرًا ان اختفاء العسكري في الحرس الجمهوري باتريك بيكاريان في شهر نيسان الماضي بعدما ضل طريقه –حسب تحقيقات الجيش اللبناني– في منطقة القليعة في قضاء مرجعيون، قد اختطف من قبل الجيش الاسرائيلي المتمركز أنذاك في منطقة تل النحاس المحاذية لمنطقة القليعة. إلا أن بيان صدر بتاريخ الاربعاء 15 تموز 2026 عن قيادة الجيش اللبناني يقول:"تنعى قيادة الجيش – مديرية التوجيه الجندي الشهيد باتريك أنترانيك بيكاريان الذي فُقد الاتصال به بتاريخ 19/4/2026 وتبيّن في ما بعد أنه استشهد نتيجة استهدافه داخل سيارته من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي احتجزت جثمانه، وجرى تسلّمه من اللّجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ 15/7/2026".

ويُعد ملف الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية من الملفات العالقة منذ عقود، وسط مطالبات رسمية وشعبية بالكشف عن مصير المفقودين، والإفراج عن جميع المعتقلين، وتوضيح الظروف القانونية والإنسانية لاحتجازهم.

#	الاسم الثلاثي	تاريخ الاعتقال	تاريخ ومحل الولادة	مكان الاعتقال
1	يحي محمد سكاف	11 آذار 1978	بحنين 1959	داخل فلسطين المحتلة
2	عبدالله خليل عليان	من منزله في البياضة 1981	البياضة 1942	البياضة
3	محمد عادل الفران (الصياد المفقود)	تشرين الأول 2005	صور 1984	بحر الناقورة
4	وضاح كامل يونس	تشرين الأول 2024	حولا 1971	بليدا
5	يوسف موسى عبدالله	تشرين الأول 2024	البابلية 1986	عيتا الشعب
6	محمد عبدالكريم جواد	تشرين الأول 2024	عيتا الشعب 1994	عيتا الشعب
7	إبراهيم منيف الخليل	تشرين الأول 2024	عيتا الشعب 1990	عيتا الشعب
8	حسن عقيل جواد	تشرين الأول 2024	عيتا الشعب 1987	عيتا الشعب
9	عماد فاضل أمهز	تشرين الأول 2024	الكواخ البقاعية 1986	البترون
10	هادي مصطفى عساف	تشرين الأول 2024	الديابية 1990	عيتا الشعب

#	الاسم الثلاثي	تاريخ الاعتقال	تاريخ ومحل الولادة	مكان الاعتقال
11	حسين على شريف	تشرين الأول 2024	اليمونة 1990	عيتا الشعب
12	عبدالله خضر فهدة	تشرين الأول 2024	القصر 2002	عيتا الشعب
13	علي قاسم عساف	تشرين الأول 2024	الهرمل 1999	عيتا الشعب
14	حسن يوسف قشقوش	تشرين الأول 2024	قعقعية الجسر 1988	عيتا الشعب
15	علي ناصر يونس	19 كانون الأول 2024	الهرمل 1992	شقرا
16	فؤاد حبيب قطايا	19 كانون الأول 2024	الهرمل 1982	شقرا
17	حسن أحمد حمود	26 كانون الثاني 2025	الطيبة 1985	الطيبة
18	حسين أمين كركي	26 كانون الثاني 2025	خربة سلم 1989	مركبا
19	على حسان ترحيني	28 كانون الثاني 2025	جبشيت 2006	الطيبة
20	محمد علي جهير	2 شباط 2025	الناقورة 1991	بحر الناقورة
21	مرتضى حسن مهنا	16 شباط 2025	مارون الراس 1983	مارون الراس
22	علي محمد فنيش	4 حزيران 2025	معروب 1990	بحر الناقورة
23	ماهر فارس حمدان	7 حزيران 2025	شبعا 1994	جبل الشيخ
24	عطوى محمد عطوى	09 شباط 2026	الهبارية 1961	منطقة جبل روس / الهبارية
25	عباس علي الديراني	23 أذار 2026	قصرنبا 1989	الخيام
26	أحمد حسين العيتاوي	23 أذار 2026	اللبوة 1999	الخيام
27	شادي كرامي عبد العال	24 أذار 2026	كفرشوبا 1991	المنزل / حلتا
28	سامي عماد صعب	4 نيسان 2026	شبعا 1992	المنزل / شبعا
29	عبد الله أحمد العبيد	22 نيسان 2026	سوريا 1992	دبل
30	شوقي عفيف عطية	19 أيار 2026	2 أيار 1980	حلتا
31	أحمد عفيف عطية	19 أيار 2026	10 تشرين الثاني 1982	حلتا
32	علي عاطف عطية	19 أيار 2026	27 أيلول 1999	حلتا
33	أحمد علي شكر (نقيب متقاعد في الأمن العام اللبناني)	17 كانون الاول 2026	النبي شيت 1957	زحله

المصدر: الدولية للمعلومات.

33 معتقل في السجون الاسرائيلية 1978 – 2026

1978	1981	2005	2024	2025	2026
1 معتقل	1 معتقل	1 معتقل	13 معتقل	7 معتقلين	10 معتقلين

80 % من الجسور التي تربط لبنان بجنوبه، قُصفت

الخطة الإسرائيلية القديمة-الجديدة لعزل المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني عن بقية لبنان، عبر ضرب الجسور التي تربط الجنوب ببيروت والبقاع. علمًا أن في الحرب السابقة عام 2024 استهدفت الطائرات الاسرائيلية الجسور على معبري العبودية والعريضة اللذين يربطا لبنان مع سوريا شمالًا إضافة الى اغلاق المعابر الصغيرة كما بإحداث فجوة كبيرة قبل معبر المصنع شرقًا وذلك محاولة لفصل لبنان عن الدعم السوري السابق للبنان. إن استهداف الجسور خطة اعتمدها الجيش الاسرائيلي منذ محاولات الاحتلال الأولى في سبعينيات القرن الماضي وصولًا الى حرب تموز 2006. والجسور المدمرة أو المتضررة مباشرة هي: القاسمية، القاسمية القديم، القاسمية البحري، الزرارية – طيرفلسيه، قعقعية الجسر، الدلافة، مشغرة، وسحمر. أما جسر الخردلي فقطعت الطرقات المؤدية له عبر استهداف أكثر من غارة كبيرة على الطريق العام، أما جسر برغز بقي غير مستهدف حتى تاريخ إصدار هذا العدد.

الجسور التي استهدفت

الجسر	تاريخ الاستهداف	الربط	النتيجة
جسر الزرارية	13 آذار 2026	يربط قضاء صور غربًا وقضاء بنت جبيل جنوبًا وقضاء النبطية شرقًا. عمليًا هو معبر بين الساحل، خصوصًا صور ومحيطها، والقرى الجنوبية الداخلية.	دُمّر بلكامل
جسر القاسمية القديم	18 آذار 2026	يربط الطريق الساحلية القديمة بين صيدا شمالًا وصور جنوبًا، عند منطقة القاسمية قرب مصب الليطاني.	دُمّر بلكامل
جسر القاسمية	22 آذار 2026	يقع قرب مصب نهر الليطاني شمال صور، ويربط حركة السير على المحور الساحلي بين صيدا/الزهراني شمالًا وصور والجنوب الحدودي جنوبًا.	دُمّر جزئيًا
جسر قعقعية الجسر	23 آذار 2026	يربط قضاء النبطية شمال الليطاني بقضاء بنت جبيل جنوب الليطاني، ويُعد ممرًا أساسيًا باتجاه وادي الحجير وبلدات الغندورية ومحيطها.	دُمّر بلكامل
جسر الدلافة	25 آذار 2026	يقع في نطاق البقاع الغربي، ويربط هذه المنطقة بجنوب لبنان، ولا سيما محاور حاصبيا، العرقوب ومرجعيون باتجاه البقاع الغربي.	دُمّر بلكامل
جسر مشغرة	أوائل نيسان 2026	يربط منطقة مشغرة بمحيطها على ضفتي الليطاني، وخصوصًا باتجاه سحمر وقرى البقاع الغربي.	دُمّر بلكامل
جسر سحمر	أوائل نيسان 2026	يربط سحمر بمشغرة فوق نهر الليطاني، أي داخل شبكة طرق البقاع الغربي بين البلدتين والقرى المجاورة.	دُمّر بلكامل
جسر القاسمية البحري	8 نيسان 2026	يربط الأوتوستراد الساحلي بين صيدا شمالًا وصور والمناطق الحدودية جنوبًا، ويقع فوق الجزء الأخير من نهر الليطاني قبل مصبه في البحر.	دُمّر بلكامل

المصدر: الدولية للمعلومات.

الجسور التي لم تستهدف

جسر الخردلي	يربط منطقة النبطية / كفرتبنيت شمالًا بمنطقة مرجعيون / دير ميماس جنوبًا.
جسر برغز	يربط محور جزين / البقاع الغربي شمالًا بمنطقة حاصبيا والعرقوب جنوبًا.

هذه الجسور كلّها تقع على نهر الليطاني أو عند مجراه القريب من الساحل، ووظيفتها الأساسية ربط المناطق الواقعة جنوب الليطاني بباقي الجنوب وبالبقاع الغربي.

تقرير حول المساعدات والخدمات الصحية المقدّمة خلال الحرب
وفق أرقام وزارة الصحة العامة

تكشف الأرقام الصادرة عن المنصة الرقمية لوزارة الصحة العامة أن الاستجابة الصحية للحرب لم تقتصر على استقبال الجرحى أو علاج الإصابات المباشرة، بل شملت شبكة واسعة من الخدمات الطبية والإنسانية للنازحين، من الاستشفاء وخدمات الطوارئ، إلى الرعاية الأولية، والصحة النفسية، وتلقيح الأطفال، ومتابعة الولادات. وتعكس هذه الأرقام حجم الضغط الذي تعرض له القطاع الصحي في لبنان، خصوصًا في ظل تزامن الحرب مع نزوح واسع واستهداف منشآت صحية ومناطق مدنية. حيث أصدرت وزارة الصحة قرارًا باستقبال ومعالجة جميع النازحين في المستشفيات على نفقة وزارة الصحة العامة.

وفق البيانات المتاحة، تلقى 18,802 نازحًا دعمًا استشفائيًا، فيما عولج 24,593 نازحًا عبر أقسام الطوارئ. ويُظهر ذلك أن العبء الأكبر لم يكن فقط في الحالات التي احتاجت إلى دخول المستشفى، بل أيضًا في الحالات الطارئة التي احتاجت إلى تدخل سريع من دون استشفاء طويل. كما تشير البيانات إلى أن نحو 58% من حالات الاستشفاء جرت في مستشفيات حكومية، ما يبرز الدور المركزي للقطاع العام في تحمل كلفة الاستجابة الصحية خلال الحرب.

نوع الخدمة الصحية	العدد / النسبة
نازحون تلقوا دعماً استشفائياً	18,802
نازحون عولجوا في أقسام الطوارئ	24,593
نسبة الاستشفاء في المستشفيات الحكومية	% 58
نسبة المرضى بعمر 18 سنة وما فوق	% 82.8

المصدر: وزارة الصحة اللبنانية.

تدل هذه الأرقام على أن الخدمات الصحية المقدمة كانت موجهة بدرجة كبيرة إلى البالغين، إذ إن 82.8% من المرضى هم من عمر 18 سنة وما فوق.

وتُظهر المنصة أيضًا أهمية الصحة النفسية في الاستجابة للحرب. فقد شكلت خدمات الصحة النفسية حوالي 8% من مجموع استخدام الخدمات الصحية، وهو مؤشر مهم لأن آثار الحرب لا تظهر فقط في الإصابات الجسدية، بل أيضاً في الصدمات النفسية، القلق، الخوف، فقدان السكن، وتشتت العائلات. وبلغ عدد المستفيدين من جلسات التوعية والمعلومات المتعلقة بالصحة النفسية 23,879 شخصاً، فيما تلقى 21,082 شخصاً استشارات صحة نفسية غير متخصصة. كما توزع أدوية الصحة النفسية في 282 مركز إيواء، ما يدل على محاولة نقل هذه الخدمة إلى أماكن وجود النازحين بدلاً من حصرها بالمستشفيات والمراكز المتخصصة.

مؤشر الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	العدد / النسبة
حصة الصحة النفسية من مجموع الخدمات	% 8
مستفيدون من جلسات توعية ومعلومات نفسية	23,879
مستفيدون من استشارات صحة نفسية غير متخصصة	21,082
مراكز إيواء توزع أدوية صحة نفسية	282

المصدر: وزارة الصحة اللبنانية.

أما على صعيد الأطفال والنساء، فتشير البيانات إلى أن أكثر من 20 ألف طفل نازح تلقوا لقاحات، فيما سُجلت 1,775 ولادة بين النازحين. وهذا الجانب مهم لأنه يبيّن أن الحرب لم توقف الحاجة إلى الخدمات الصحية الروتينية والأساسية، مثل التلقيح ورعاية الأم والطفل، بل جعلت هذه الخدمات أكثر إلحاحًا بسبب ظروف النزوح والاكتظاظ في مراكز الإيواء.

خدمات الأطفال والأمومة	العدد
أطفال نازحون تلقوا لقاحات	أكثر من 20,000
ولادات مسجلة بين النازحين	1,775

المصدر: وزارة الصحة اللبنانية.

ان المساعدة الصحية خلال الحرب أخذت طابعًا متعدد المستويات: علاج الحالات الطارئة، تأمين الدخول إلى المستشفى، دعم الصحة النفسية، تلقيح الأطفال، ومتابعة الولادات. وهذا يختلف عن النظرة التقليدية للمساعدة الصحية التي تختصر بالإسعاف والجراحة.

المساعدات التي وزعت للنازحين

في تقرير موجز حول الوضع الإنساني والاستجابة الصادر عن إدارة مخاطر الكوارث التابع لمجلس الوزراء صادر تاريخ 14 تموز الحالي، أشارت الى الأرقام المتعلقة بالمساعدات الموزعة على النازيحن داخل وخارج مراكز الإيواء.

نظرة عامة على المساعدات الموزعة

تُظهر الأرقام أن الاستجابة الإنسانية اعتمدت بصورة كبيرة على الغذاء والمياه والمواد الإغاثية الأساسية، إلى جانب برنامج المساعدة النقدية للأفراد خارج مراكز الإيواء. ويبرز أن حجم الوجبات الساخنة والباردة هو الأكبر بين بنود المساعدة.

القطاع / نوع المساعدة	الكمية
وجبات غذائية ساخنة أو باردة	15,593,084
حصص جاهزة للأكل	219,432
مياه شرب / ليتر	5,961,332
مستلزمات النظافة الشخصية	241,215
مستلزمات الدورة الشهرية	100,955
مستلزمات الأطفال	21,287
فرشات	262,046
بطانيات	482,513

المصدر: وزارة الصحة اللبنانية.

برنامج المساعدة النقدية

استفاد 490,883 فردًا خارج مراكز الإيواء من المساعدة النقدية، وبلغ مجموع المبالغ المدفوعة 15,617,695 دولاراً. وبقسمة إجمالي المدفوعات على عدد المستفيدين، يبلغ المتوسط الحسابي التقريبي نحو 31.82 دولارًا للفرد. هذا المتوسط لا يعني بالضرورة أن كل فرد حصل على المبلغ نفسه، لأنه قد يخضع لاختلافات في الاستحقاق وعدد الدفعات وآلية التوزيع.

أفراد خارج مراكز الإيواء تلقوا مساعدة نقدية	490,883
إجمالي المبالغ المدفوعة بالدولار	$15,617,695

المساعدات التي تلقاها لبنان عام 2026

في الوقت التي كانت تعهدات الأمم المتحدة والدول الداعمة للبنان في مؤتمري آب 2020 و 2021 المخصصة لدعم لبنان بعد إنفجار 5 آب 2020 قدّرت التعهدات وقتها بحوالي 668 مليون دولار، وفي الوقت التي تتلقى «إسرائيل» دعم عسكري واقتصادي بمليارات الدولارات سنويًا.

تلقى لبنان في سنة 2026 مساعدات مالية وعينية وغيرها من مساعدات لمشاريع إنمائية طويلة الأمد بمبلغ 270 مليون دولار حتى أواخر شهر حزيران 2026.

هذه المساعدات تقسمت بين مساعدات تتعلق بأثر الحرب الاسرائيلية على لبنان، ومساعدات ثانية لها علاقة بالمشاريع الانمائية المُقَرة مسبقًا والتي هي ضمن لائحة يتلقاها لبنان سنويًا.

إذن تنقسم المساعدات الى قسمين: الأموال المبلّغ عنها والمساعدات العينية.

أولاً: حجم الأموال

تذكر ocha/fts مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ان التمويل الداخل ضمن Lebanon Flash Appeal 2026 بلغ نحو 269.8 مليون دولار من أصل حاجات قدرها لبنان بـ 639.9 مليون دولار، أي تغطية 42.2% كما يظهر تتبع التمويل أن إجمالي التمويل الإنساني المبلّغ للبنان في 2026 بلغ نحو 469 مليون دولار، منه جزء داخل النداء وجزء خارجه.

ضمن Lebanon Flash Appeal 2026، أي النداء المرتبط مباشرة بالاستجابة الإنسانية للتصعيد، الأرقام هي:

البند	القيمة
الحاجات المطلوبة حالياً	639.9 مليون دولار
التمويل الداخل	269.8 مليون دولار
نسبة التغطية	42.2%
العجز المتبقي	**نحو 370.1 مليون دولار**

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

أي أن الاستجابة للحرب بقيت ممولة بأقل من نصف حاجاتها، رغم ارتفاع التمويل العام المبلّغ للبنان في 2026.

أبرز المساهمات المالية المعلنة

الجهة	القيمة	طبيعة المساعدة
الاتحاد الأوروبي	100 مليون يورو	مساعدات إنسانية للبنان عام 2026 تشمل غذاء، صحة، نظافة، حماية، مأوى ودعم نفسي.
المملكة المتحدة	43 مليون جنيه إسترليني منذ آذار	منها حزمة جديدة بقيمة 13 مليون جنيه في حزيران، إضافة إلى 30 مليونًا أُعلنت سابقًا.
فرنسا	17 مليون يورو	دعم إنساني للنازحين المدنيين عبر الأمم المتحدة، الصليب الأحمر ومنظمات لبنانية وفرنسية.
الولايات المتحدة	100 مليون دولار	تعهّدت في تأمين مساعدة إنسانية فورية أُعلنت ضمن إطار واشنطن في 26 حزيران. لم تصّل حتى الآن.
الصندوق الإنساني للبنان LHF	15 مليون دولار	تمويل احتياطي للاستجابة الإنسانية العاجلة.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ثانيًا: كمية المساعدات العينية

المساعدات العينية لا تُجمع كلها برقم واحد بسهولة، لأن بعضها يُحسب بالطن، وبعضها بالشاحنات، وبعضها بعدد القطع أو الوجبات. لكن يمكن تثبيت الآتي:

الجهة	الكمية	نوع المساعدة
الاتحاد الأوروبي / آلية الجسر الجوي الإنساني	نحو 150 طنًا	مواد طبية، غذائية، نظافة، وإمدادات أساسية، بينها أكثر من 13 ألف بطانية.
الاتحاد الأوروبي عبر UNICEF	45 طنًا	إسعافات أولية، بطانيات، ملابس شتوية، خزانات مياه، مستلزمات أطفال ومراهقين ومواد ترفيهية. قد تكون جزءاً من الحزمة الأوروبية الأوسع.
فرنسا	نحو 100 طن حتى أيار، منها 60 طنًا في آذار	معدات إنسانية وطبية، فرش، مصابيح، مستلزمات نظافة، ومركز طبي متنقل.
قطر	أكثر من 100 طن	مستلزمات طبية، أدوية، وحقائب إسعاف أولي، إضافة إلى برنامج يستهدف 40,500 عائلة ويفترض توزيع أكثر من 12 ألف سلة غذائية.
الأردن	197 شاحنة ضمن 10 قوافل	مواد غذائية، طبية، إغاثية، مستلزمات نظافة، خيم، ومخبزان متنقلان.
منظمة الصحة العالمية WHO / ECHO	3.5 طنًا	مستلزمات جراحة وطوارئ ورضوض وأدوية ومعدات للمستشفيات ومراكز الرعاية.
UNICEF	32.5 طنًا	إمدادات طبية طارئة للمستشفيات والخدمات الصحية الأمامية.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

بحدّ أدنى، إذا أخذنا فقط الشحنات العينية الكبيرة غير المحتسبة بعدد القطع، فهناك أكثر من 400 طن من المساعدات العينية الموثقة من الاتحاد الأوروبي وفرنسا وقطر وحدها، ويضاف إليها 197 شاحنة أردنية، وشحنات صحية من منظمة الصحة العالمية WHO ومنظمة اليونيسف UNICEF، لكن لا يجوز جمع كل الأرقام بشكل آلي لأن بعض شحنات UNICEF وWHO قد تكون ممولة أو منقولة ضمن آليات الاتحاد الأوروبي.

حتى منتصف تموز 2026، يمكن القول إن لبنان حصل ضمن الاستجابة الإنسانية على نحو 270 مليون دولار ممولة ضمن نداء الحرب المباشر، بينما بلغ إجمالي التمويل الإنساني المبلّغ للبنان في 2026 نحو 469 مليون دولار. أما المساعدات العينية فشملت مئات الأطنان من المواد الطبية والغذائية والإيوائية، أبرزها من الاتحاد الأوروبي وفرنسا وقطر، إضافة إلى 197 شاحنة أردنية.

قطاع عام

إيجارات الأبنية الحكومية 2026

وفقاً لقانون موازنة العام 2026

كلفة إيجارات الأبنية الحكومية 2026

2,105.595 مليار ليرة

23.526 مليون دولار

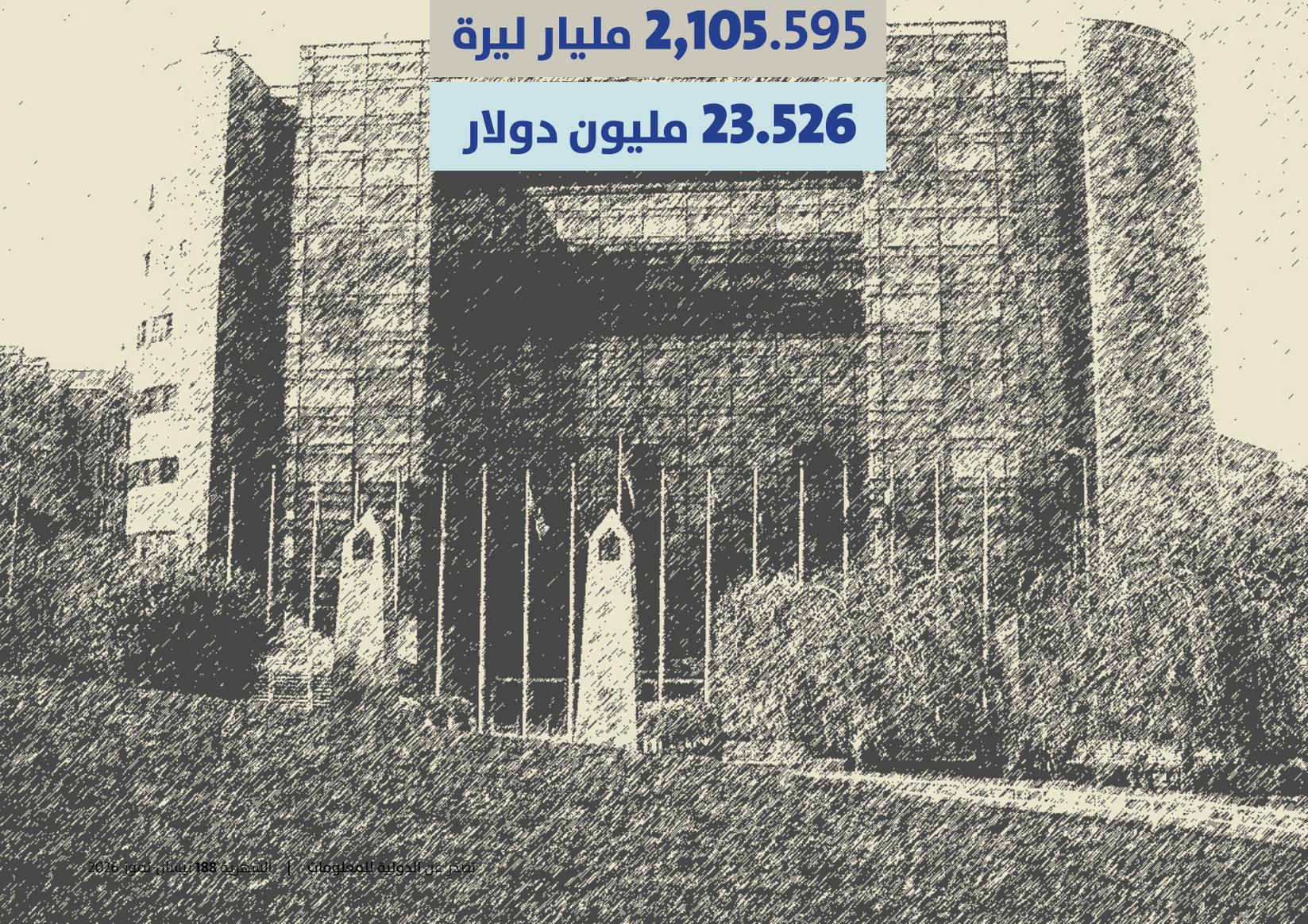

الجهة	المبلغ (ليرة لبنانية)	المبلغ (دولار أميركي)
السفارات في الخارج	677 مليار	7,564,246
الجيش	591 مليار	6,603,352
وزارة الخارجية والمغتربين مبنى الاسكوا	209.6 مليار	2,341,899
ايجار مدارس- التعليم الاساسي	141.750 مليار	1,583,799
بدل سكن في الخارج	110.6 مليار	1,235,754
ايجار- مدارس- التعليم الثانوي	75.6 مليار	844,693
وزارة المالية	35.930 مليار	401,453
وزارة الداخلية والبلديات المديرية العامة لقوى الامن الداخلي	18.028 مليار	201,430
وزارة الاقتصاد والتجارة	17.774 مليار	198,592
المديرية العامة للجمارك	17.250 مليار	192,737
المختبر المركزي	16.146 مليار	180,402
ديوان المحاسبة	15.300 مليار	170,950
المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	15.148 مليار	169,251
المديرية العامة للشؤون العقارية	13.200 مليار	147,486
وزارة الداخلية والبلديات الامن العام	12.872 مليار	143,821
وزارة الزراعة	12.800 مليار	143,017
وزارة المهجرين	11.380 مليار	127,151
التفتيش المركزي	10.850 مليار	121,229
المحاكم في وزارة العدل	10 مليار	111,732
المديرية العامة لأمن الدولة	8.050 مليار	89,944
المديرية العامة للنقل البري والبحري	8 مليار	89,385
وزارة البيئة	8 مليار	89,385
وزارة العمل	7.205 مليار	80,503
وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية	6.457 مليار	72,145
المحاكم الشرعية الجعفرية	6.320 مليار	70,615
وزارة الصناعة	6 مليار	67,039

الجهة	المبلغ (ليرة لبنانية)	المبلغ (دولار أميركي)
المحاكم المذهبية الدرزية	5.102 مليار	57,006
وزارة الداخلية والبلديات المديرية العامة للاحوال الشخصية	4.653 مليار	51,989
الجامعة اللبنانية	3.450 مليار	38,547
وزارة الصحة العامة	2.714 مليار	30,324
وزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي	2.685 مليار	30,000
وزارة الداخلية والبلديات المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين	2.575 مليار	28,771
الهيئة العليا للتأديب	2.400 مليار	26,816
المديرية العامة للتربية	2.3 مليار	25,698
المجلس المذهبي للموحدين الدروز	1.822 مليار	20,358
وزارة الخارجية والمغتربين	1.669 مليار	18,648
المديرية العامة للتنظيم المدني	1.574 مليار	17,587
وزارة الشؤون الاجتماعية	1.5 مليار	16,760
رئاسة مجلس الوزراء	1.350 مليار	15,084
المديرية العامة لليانصيب	1.285 مليار	14,358
الاحصاء المركزي	1.210 مليار	13,520
المحاكم الشرعية السنية	950 مليون	10,615
ايجار- مدارس- التعليم المهني والتقني	650 مليون	7,263
محافظة الشمال	630 مليون	7,039
مجلس الخدمة المدنية	621 مليون	6,939
وزارة الثقافة	603 مليون	6,737
محافظة النبطية	550 مليون	6,145
المديرية العامة للطيران المدني	400 مليون	4,469
المجلس الاسلامي العلوي	377 مليون	4,212
الأفتاء الجعفري	370 مليون	4,134
المديرية العامة للطرق والمباني- المديريات الاقليمية	360 مليون	4,022

الجهة	المبلغ (ليرة لبنانية)	المبلغ (دولار أميركي)
وزارة الشباب والرياضة	335 ملايين	3,743
المديرية العامة للنفط	295 مليون	3,296
المديرية العامة للبريد	250 مليون	2,793
المديرية العامة للتعاونيات	240 مليون	2,682
وزارة الطاقة والمياه	100 مليون	1,117
الافتاء السني	165 مليون	1,844
المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى	150 مليون	1,676
المجموع	**2,105.595 مليار**	**23,526,201$**

المصدر: الجريدة الرسمية - الموازنة.

كلفة إيجارات الأبنية الحكومية التابعة للطوائف

(الإفتاء السني - المحاكم الشرعية السنية - المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى - الإفتاء الجعفري - المحاكم الشرعية الجعفرية - المحاكم المذهبية الدرزية - المجلس الإسلامي العلوي - المجلس المذهبي للموحدين الدروز)

15.256 مليار ليرة

170,458 دولار

كلفة إيجارات وزارة الداخلية

المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين: **2.575** مليار ليرة
الأمن العام: **12.872** مليار ليرة
المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي: **18.028** مليار ليرة
المديرية العامة للأحوال الشخصية: **4.653** مليار ليرة

38.128 مليار ليرة

426,000 دولار

كلفة إيجارات المدارس

(تعليم أساسي- ثانوي- مهني وتقني)

218 مليار ليرة

2,435,754 دولار

كلفة إيجار مبنى الإسكوا

209.6 مليار ليرة

2,342,000 دولار

كلفة إيجارات وزارة المهجرين

11.380 مليار ليرة

127,150 دولار

مقابل

كلفة إيجارات مجموع الوزارات التالية:

وزارة الشباب والرياضة:	**335** مليون ليرة
وزارة الشؤون الاجتماعية:	**1.5** مليار ليرة
وزارة الصناعة:	**6** مليار ليرة
وزارة الثقافة:	**603** مليون ليرة
وزارة الصحة العامة:	**2.714** مليار ليرة

11.152 مليار ليرة

124,600 دولار

قطاع عام

أزمة السجون في لبنان

اكتظاظ مزمن وإصلاحات مؤجلة

يشهد قطاع السجون في لبنان أزمة بنيوية متفاقمة باتت تشكل تحديًا قانونيًا وحقوقيًا وأمنيًا للدولة، في ظل ارتفاع أعداد السجناء وتراجع القدرة الاستيعابية للمؤسسات العقابية، إضافة إلى بطء الإجراءات القضائية وتأخر تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإدارية المرتبطة بإدارة السجون.

حتى شهر نيسان 2026، بلغ العدد الإجمالي للمحتجزين في لبنان نحو 8,700 شخص، موزعين بين 6,300 سجين داخل 25 سجنًا مركزيًا و2,400 موقوف داخل 229 نظارة تابعة للقوى الأمنية. في المقابل، لا تتجاوز السعة القصوى الرسمية للسجون 5,377 سجيناً، بينما تقدر السعة الطبيعية الفعلية بحوالي 3,068 سجينًا فقط، ما يعني أن نسبة الاكتظاظ بلغت نحو 285%، وهي من أعلى النسب المسجلة في المنطقة.

المجموع العام للسجناء في لبنان

لغاية شهر نيسان 2026

8,700 سجين

25 سجناً
6,300 سجيناً

229 نظارة
2,400 سجيناً

الحدّ الاقصى لسعة السجون
5,377 سجيناً

الحدّ الطبيعي لسعة السجون
3,068 سجيناً

نسبة الاكتظاظ
% 285

وتظهر الأرقام أن غالبية المحتجزين هم من الموقوفين غير المحكومين، إذ يبلغ عددهم نحو 7,200 شخص، أي ما يعادل 83% من إجمالي السجناء، الأمر الذي يعكس خللًا كبيرًا في نظام العدالة الجزائية. كما يوجد نحو ألف موقوف ينتظرون إخلاء سبيلهم في قضايا جنحية، في حين يبلغ عدد المحكومين بالأشغال الشاقة والمؤبد حوالى 150 سجينًا فقط. وتفيد الإحصاءات بأن 2,300 سجين لديهم دعوى قضائية واحدة، بينما يواجه الباقون عدة دعاوى متزامنة.

الموقوفون غير المحكومين
7,200 سجيناً
83 %

المحكومين مؤبد وأشغال شاقة
150 سجيناً

السجناء الذين لديهم دعوى واحدة
2,600 سجيناً

والباقي موقوفين في عدة دعاوى

أما على صعيد الجنسيات، فيبلغ عدد السجناء الأجانب نحو 4,175 سجينًا، أي ما يقارب 48% من إجمالي السجناء، بينهم 2,610 سجناء سوريين يمثلون حوالي 62.5% من مجموع السجناء الأجانب. كما يبلغ عدد الموقوفين في قضايا المخدرات نحو 2,650 شخصًا، من بينهم 80 سجينة، فيما يقدر عدد السجناء المصنفين ضمن القضايا الإسلامية أو المرتبطة بالتطرف بحوالي 350 سجينًا.

ويعد سجن رومية المثال الأبرز على أزمة الاكتظاظ، إذ يضم وحده نحو 3,600 سجين، في حين أن سعته الطبيعية لا تتجاوز 1,300 سجين. وقد كان يضم 147 حدثًا جرى نقلهم لاحقًا إلى مركز الورور الحديث المخصص لإعادة التأهيل.

من الناحية القانونية، يعود الإطار التنظيمي الأساسي للسجون إلى المرسوم رقم 14310 الصادر بتاريخ 11 شباط 1949، الذي نظم السجون وأماكن التوقيف ومعاهد إصلاح الأحداث. وفي عام 1964 صدر المرسوم رقم 17315 الذي أنشأ «إدارة السجون» وربطها مباشرة بوزير العدل، في خطوة هدفت إلى نقل إدارة السجون من قوى الأمن الداخلي إلى وزارة العدل. كما نص المرسوم الاشتراعي رقم 151 الصادر بتاريخ 16 أيلول 1983، ولا سيما المادة 29 منه، على إنشاء مديرية السجون ضمن وزارة العدل وتحديد مهامها وصلاحياتها وملاكها الوظيفي بموجب مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل.

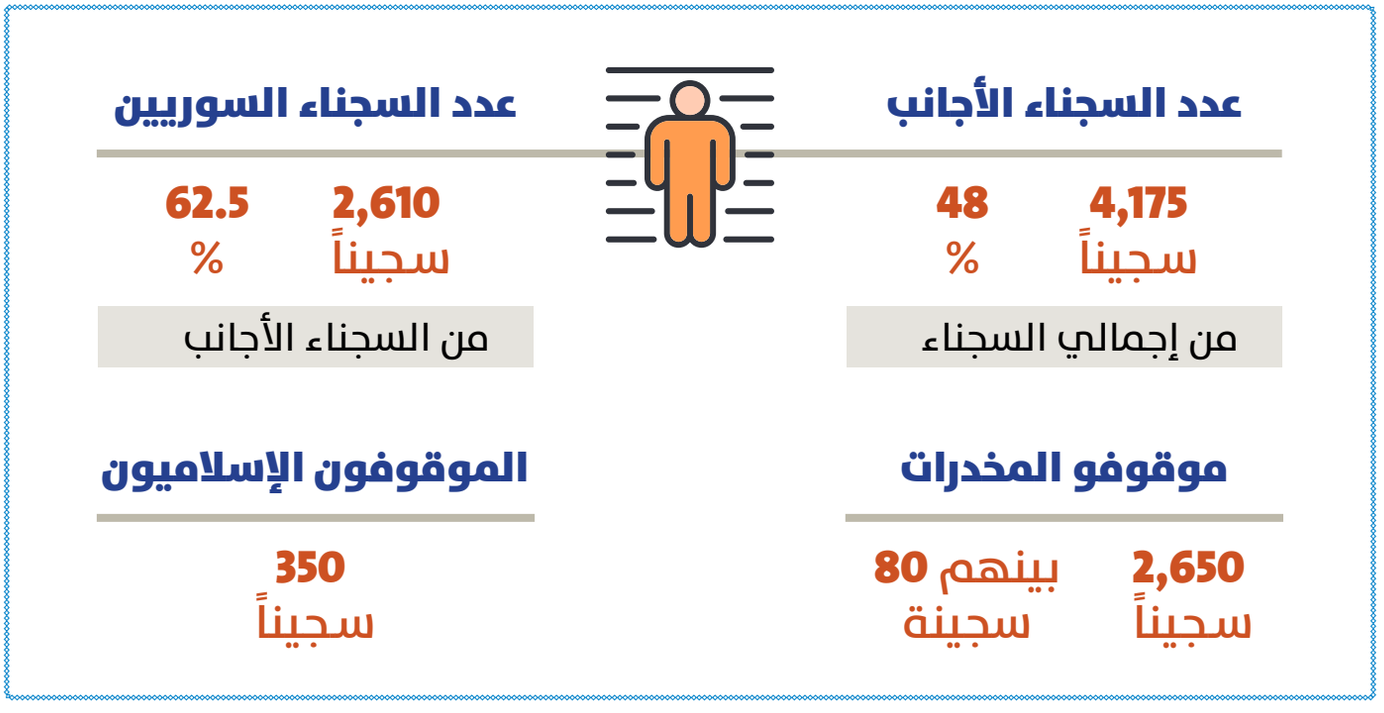

ورغم هذا المسار التشريعي، لا تزال السجون اللبنانية خاضعة عملياً لسلطة وزارة الداخلية وقوى الأمن الداخلي، فيما لم تستكمل عملية نقل الإدارة إلى وزارة العدل. وفي هذا الإطار، كان وزير العدل الأسبق إبراهيم نجار قد أعد مشروع مرسوم لتنظيم مديرية السجون، يتضمن تحديد صلاحياتها ومهامها، ومن أبرزها إدارة الشؤون الإدارية والحياتية والصحية للسجناء، تحديد أنواع السجون، نقل السجناء بين المؤسسات العقابية، إعداد الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالسجون، اقتراح مشاريع تحديثها وتطويرها، وتقييم قدراتها الاستيعابية واحتياجاتها.

وفي موازاة ذلك، تخضع السجون التابعة لوزارة الدفاع الوطني لنظام قانوني خاص يستند إلى المرسوم رقم 6236 الصادر بتاريخ 17 كانون الثاني 1995.

ومن أبرز أسباب تفاقم أزمة الاكتظاظ عدم الالتزام الكامل بالضمانات القانونية المتعلقة بالتوقيف الاحتياطي. فالمادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية حددت سقف التوقيف الاحتياطي في الجنح بشهرين قابلين للتمديد شهرين إضافيين بقرار قضائي، وفي الجنايات بستة أشهر قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى، باستثناء الجرائم المتعلقة بأمن الدولة والقتل والمخدرات. وبعد انقضاء هذه المهل يفترض إخلاء سبيل

الموقوف إذا لم تتم محاكمته، إلا أن الواقع العملي يشهد تجاوزاً متكرراً لهذه المدد القانونية.

وتشير المعطيات أيضًا إلى وجود ما يقارب 60 ألف وثيقة ومذكرة صادرة عن أجهزة أمنية مختلفة، منها المخابرات والأمن العام وشعبة المعلومات، من دون صدور قرارات قضائية مقابلة لها، ما يثير إشكاليات مرتبطة بالضمانات القانونية وحماية الحريات العامة.

أن الأسباب الأساسية للأزمة الحالية تتمثل في النقص المزمن في عدد القضاة، وعدم سوق جميع الموقوفين إلى جلسات المحاكمة في مواعيدها، وضعف موازنات وزارة العدل وقوى الأمن الداخلي، تأخر إجراءات التبليغ، غياب المكننة الشاملة للمحاكم، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية والأمنية التي شهدها لبنان خلال السنوات الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى تراكم الملفات القضائية وتأخير البت بالدعاوى، ما ساهم بشكل مباشر في ارتفاع أعداد الموقوفين الاحتياطيين.

وفي ظل هذا الواقع، يُطرح قانون العفو العام كأحد الحلول الممكنة لتخفيف الضغط عن السجون، إذ تشير التقديرات إلى أنه قد يؤدي إلى إطلاق سراح ما بين 3,000 و4,000 سجين. غير أن عدد من خبراء القانون يحذرون من أن أي عفو عام لن يشكل حلًا مستدامًا ما لم يترافق مع خطة إصلاحية شاملة تشمل تطوير البنية التحتية للسجون، تسريع المحاكمات، تعزيز استقلالية القضاء وكفاءته الإدارية وتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالتوقيف الاحتياطي وإخلاءات السبيل.

حيث يبقى المبدأ الأساس الذي يفترض أن يحكم السياسة العقابية في لبنان هو سيادة القانون وهيبة العدالة ومبدأ الثواب والعقاب، بما يضمن حق كل سجين في محاكمة عادلة، وحق الدفاع، والفصل السريع في القضايا. فبدون معالجة جذرية للأسباب البنيوية التي أدت إلى الأزمة الحالية، ستبقى السجون اللبنانية تدور في حلقة مفرغة من الاكتظاظ والتأخير القضائي، حتى وإن تم اللجوء إلى حلول مؤقتة كالعفو العام أو التوسعات المحدودة في القدرة الاستيعابية. علمًا ان قانون العفو العام ما زال في أدراج المجلس النيابي الذي ينتظر التوافق السياسي «الطائفي» بين المشرعين وممثليهم.

قطاع عام

المؤسسة العامة للإسكان في لبنان

من رافعة للعدالة الاجتماعية إلى ضحيـة الأزمـة المـاليـــة

يشكّل الحق في السكن أحد أبرز الحقوق الاجتماعية التي تقع مسؤولية تأمينها على عاتق الدولة، إلى جانب التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما بالنسبة إلى الطبقات المتوسطة وذوي الدخل المحدود. وانطلاقًا من هذا المبدأ، شهد لبنان منذ منتصف القرن الماضي سلسلة من المؤسسات العامة التي تعاقبت على إدارة ملف الإسكان، بدءًا من «مصلحة التعمير» التي أنشئت بعد أحداث عام 1958، مرورًا بالمديرية العامة للإسكان ووزارة الإسكان وصندوق الإسكان المستقل، وصولا إلى تأسيس المؤسسة العامة للإسكان بصيغتها الحالية عام 1996 كمؤسسة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالين الإداري والمالي.

بدأت المؤسسة العامة للإسكان ممارسة دورها الفعلي عام 1999 من خلال إطلاق برنامج القروض السكنية المدعومة بالتعاون مع المصارف الخاصة، ما أتاح لشريحة واسعة من اللبنانيين فرصة تملك مسكن للمرة الأولى. وقد أثبت هذا النموذج نجاحه على مدى عقدين تقريبًا، حيث تحولت المؤسسة إلى الأداة الرئيسية للدولة في تنفيذ السياسة الإسكانية ودعم الاستقرار الاجتماعي.

في المقابل، يُعتبر دخول مصرف لبنان إلى قطاع التمويل العقاري خلال العقد الأول من الألفية الثالثة عبر دعم قروض سكنية مرتفعة القيمة، عبر مصرف الإسكان وهو مصرف يملك القطاع الخاص 80% من أصوله. خُصص بعضها لشقق تراوحت أسعارها بين 500 ألف و800 ألف دولار، لم يكن الخيار الأمثل من منظور العدالة الاجتماعية. فبدل توجيه هذه الموارد نحو المؤسسة العامة للإسكان لخدمة أصحاب الدخل المحدود والمتوسط، استفادت منها بدرجة أكبر الفئات القادرة ماليًا وأصحاب الرساميل، ما حدّ من الأثر الاجتماعي للدعم المقدم من الدولة.

ومن حيث النتائج، حققت المؤسسة العامة للإسكان إنجازًا لافتًا على مستوى تمويل السكن، إذ بلغ عدد القروض التي منحتها منذ تأسيسها وحتى توقف برامج الإقراض عام 2018 نحو 85 ألف قرض سكني، ما يمثل حوالي 60% من مجمل القروض السكنية الممنوحة في لبنان، والتي بلغ عددها الإجمالي نحو 131 ألف قرض عبر مختلف الجهات المانحة، بما فيها مصرف الإسكان والمؤسسات العسكرية والأمنية وصناديق القضاة.

ورغم أن المؤسسة منحت العدد الأكبر من القروض، فإن حصتها من القيمة الإجمالية للتمويل لم تتجاوز نحو 33%، بسبب اعتمادها سقوفًا أدنى للقروض مقارنة بالجهات الأخرى. فقد كان الحد الأقصى للقرض السكني لديها يبلغ 270 مليون ليرة لبنانية، بمتوسط فعلي يقارب 190 مليون ليرة، في حين بلغت سقوف القروض لدى المصارف وبعض المؤسسات الأخرى 800 مليون ليرة قبل أن ترتفع لاحقًا إلى نحو 1.2 مليار ليرة. وقد بلغت الكلفة الإجمالية للقروض التي منحتها المؤسسة ما يقارب 10 آلاف مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل نحو 7 مليارات دولار أميركي.

ولعبت هذه القروض دورًا محوريًا في تمكين عشرات آلاف العائلات اللبنانية من امتلاك مساكنها، خصوصًا من أصحاب الدخل المحدود. إلا أن الأزمة المالية التي انفجرت عام 2019 وما رافقها من توقف شبه كامل للقروض المدعومة، أدت إلى انهيار إحدى أهم أدوات السياسة الاجتماعية للدولة. فبين عامي 2015 و2019، بلغ متوسط عدد البيوعات العقارية السنوية نحو 280 ألف عملية بيع، فيما كانت المؤسسة تمنح ما يقارب 10 آلاف قرض سنويًا، أي ما يعادل نحو 3.6% من إجمالي البيوعات العقارية. ومع توقف القروض السكنية، انخفضت هذه النسبة إلى الصفر، ما حرم شريحة واسعة من اللبنانيين من إمكانية تملك مسكن عبر التمويل المدعوم.

ولم يقتصر تأثير الأزمة على قطاع الإسكان فحسب، بل امتد إلى مجمل الاقتصاد الوطني. فالقطاع العقاري يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بما يقارب 65 قطاعًا اقتصاديًا تشمل البناء والهندسة والمفروشات والصناعات المرتبطة بالتجهيزات المنزلية والنقل والخدمات. وأدى توقف القروض إلى انكماش النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع القدرة الشرائية، وإقفال عدد كبير من المؤسسات التي كانت تعتمد في نشاطها على الحركة العقارية.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد انعكس تراجع القدرة على شراء المساكن مباشرة على معدلات الزواج والاستقرار الأسري. فبعد أن كان متوسط عدد الزيجات السنوية بين عامي 2015 و2019 يقارب 41 ألف حالة زواج سنويًا، انخفض الرقم إلى نحو 31 ألف حالة بعد الأزمة المالية وتوقف القروض السكنية، أي بتراجع يناهز 20%، ما ترك آثارًا واضحة على البنية الديموغرافية والاجتماعية للمجتمع اللبناني.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، تبدو إعادة تفعيل القروض السكنية المدعومة خطوة أساسية لتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني. فإلى جانب مساهمتها في تمكين المواطنين من تملك مساكنهم، فإنها تنشط عشرات القطاعات الإنتاجية والخدماتية المرتبطة بالسكن، وتدعم تكوين الأسر الجديدة، وتساهم في تحسين المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية على حد سواء.

غير أن عودة المؤسسة العامة للإسكان إلى ممارسة دورها السابق تواجه مجموعة من التحديات البنيوية والإدارية. فالمؤسسة تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية، إذ لا يتجاوز عدد العاملين فيها حاليًا 30 موظفًا موزعين على خمسة فروع، في حين أن الملاك الوظيفي المعتمد يتضمن 165 موظفًا. ويعود ذلك إلى أن المؤسسة بقيت لعقود من دون ملاك قانوني مكتمل إلى أن أُقرّ هذا الملاك عام 2022، إلا أن عملية التوظيف لم تبدأ بعد.

كما تواجه المؤسسة تحديًا إضافيًا يتمثل في تراكم نحو 50 ألف ملف يحتاج إلى المعالجة والمتابعة، في وقت لا تتجاوز قدرتها التشغيلية الحالية إنجاز نحو خمسة آلاف ملف سنويًا. وقد دفع هذا الواقع إلى طرح مشروع قانون يتيح للراغبين بتسريع إنجاز ملفاتهم دفع رسم بقيمة 100 مليون ليرة لبنانية، على أن تستوفي المؤسسة الرسوم المستحقة وتحوّل الفائض إلى صندوقها الخاص لاستخدامه لاحقًا في تمويل قروض جديدة. وتشير التقديرات إلى أن هذا المشروع، في حال إقراره، قد يوفر للمؤسسة ما يقارب 38 مليون دولار، وهو مبلغ يكفي لتأمين نحو 550 قرضًا سكنيًا جديدًا.

ان استعادة هذا الدوريتتطلب إرادة سياسية واضحة، وإصلاحات إدارية وتشريعية، وتأمين مصادر تمويل مستدامة، بما يعيد الاعتبار للسياسة الإسكانية كجزء أساسي من منظومة الحماية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في لبنان.

تعاني المؤسسة من نقص في عدد الموظفين

30 موظف فقط

يعملون ضمن 5 فروع للمؤسسة

بدلًا من 165 موظفاً

كانوا قد أحيلوا للتقاعد

الحقيقة بالأرقام

قيمة القروض القصوى المسموح بها

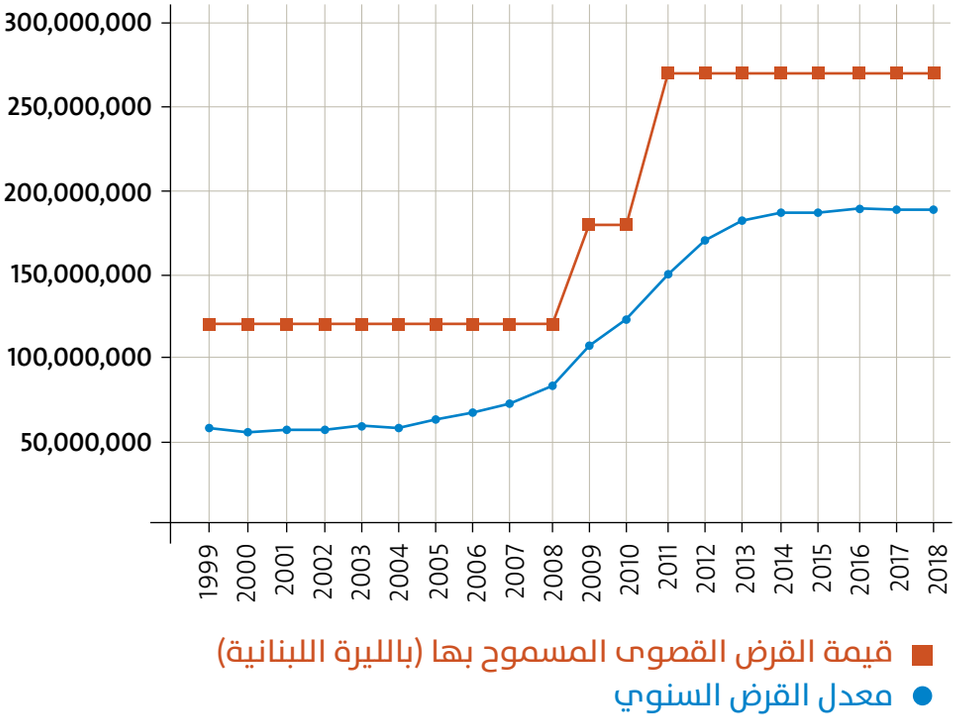

الحقيقة بالأرقام

85,000 قرض لغاية القسم الأول من سنة 2019

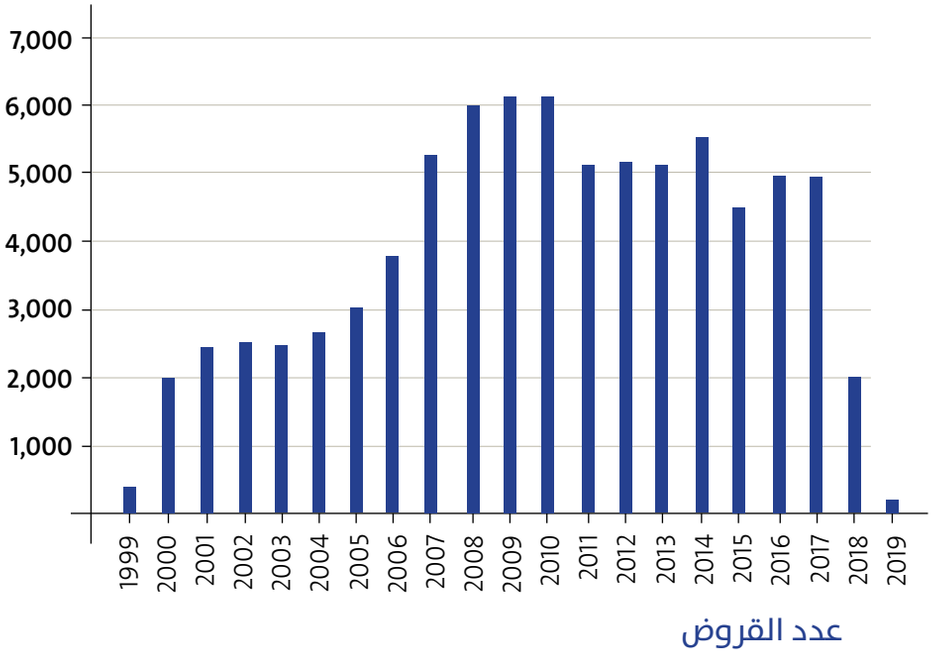

الحقيقة بالأرقام

تضخ المؤسسة من خلال المصارف سنوياً **1,000 مليار ليرة** في السوق العقارية

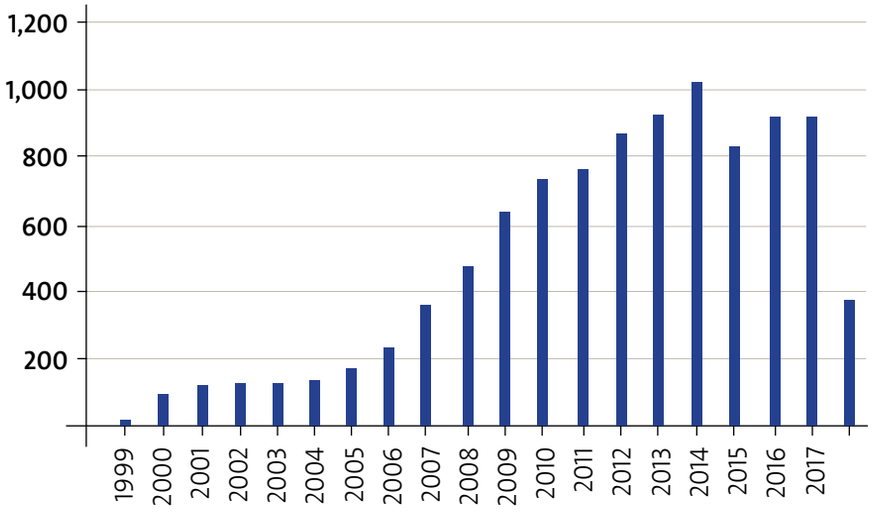

قطاع عام

صناعة الترابة في لبنان

بين الحاجة الاقتصادية وكلفة التلوث والاحتكار

تُعد صناعة الترابة من أقدم الصناعات الثقيلة في لبنان، إذ يعود تأسيس أول مصنع للإسمنت إلى عام 1929 في منطقة شكا – الهري – كفريا شمال لبنان، على يد المطران أنطون عريضة، من خلال الشركة اللبنانية للإسمنت التي أصبحت لاحقاً جزءاً من شركة هولسيم. وقد شكل المشروع في ذلك الوقت نقلة صناعية وتكنولوجية مهمة في منطقة كانت تعتمد بشكل شبه كامل على الزراعة وتتميز بكثافة سكانية محدودة.

ومن المفارقات التاريخية أن الشركة أنشأت بنية تحتية متقدمة نسبيًا عبر نقل المياه والكهرباء من أعالي الكورة عبر قرى القويطع – المجدل – كفتون – بتعبورة – إجدبرين – كفرحاتا – بدنايل وكفريا إلى شكا والهري لتشغيل المصنع، في وقت كانت فيه غالبية القرى محرومة من هذه الخدمات. إلا أن التوسع العمراني اللاحق حول المنشآت الصناعية وخطوط التوتر العالي تحوّل إلى مصدر قلق صحي وبيئي للسكان، بالتزامن مع تزايد الانبعاثات والغبار الناتج عن عمليات استخراج المواد الأولية وتصنيع الإسمنت.

حاليًا، تتركز صناعة الإسمنت في لبنان في ثلاث شركات رئيسية هي: هولسيم لبنان، إسمنت السبع، وترابة سبلين. تشغل هذه الشركات مساحات تتجاوز 2.5 مليون متر مربع، أي ما يعادل أكثر من 330 ملعب كرة قدم. وتبلغ قدرتها الإنتاجية القصوى نحو 6 ملايين طن سنوياً، في حين تتراوح حاجة السوق اللبنانية الفعلية بين 2 و3 ملايين طن سنوياً في الظروف العادية، وقد ترتفع إلى نحو 5 ملايين طن في فترات إعادة الإعمار والانتعاش العمراني.

ورغم أهمية هذه الصناعة للاقتصاد الوطني، فإنها بقيت لعقود طويلة محور جدل بيئي وصحي واسع. فعمليات استخراج الحجر الجيري والطين من المقالع تؤدي إلى تشويه الجبال وتراجع الغطاء النباتي والإضرار بالتربة والمياه الجوفية، فيما تتسبب عمليات التفجير والنقل وانبعاثات المصانع بتلوث الهواء وانتشار الغبار والضجيج في المناطق المحيطة. وتشير معطيات محلية إلى أن معدلات الإصابة بالسرطان في قضاء الكورة تفوق المعدل الوطني، ما يجعل العلاقة بين النشاط الصناعي والصحة العامة محوراً دائماً للنقاش والمطالبة بالدراسات العلمية المستقلة.

ويُعد ملف المقالع أحد أكثر الملفات تعقيدًا في هذا القطاع. فمنذ أول تشريع صدر عام 1935 خلال فترة الانتداب الفرنسي وحتى اليوم، تعاقبت نحو 15 مرسومًا وقرارًا تنظيميًا من دون أن يتم إقرار سياسة وطنية متكاملة ومستقرة تنظم استخراج المواد الأولية اللازمة لصناعة الإسمنت. وقد أدى هذا الواقع إلى اعتماد حلول مؤقتة واستثنائية، بدلًا من وضع إطار قانوني واضح يحدد مواقع المقالع وشروط استثمارها وآليات إعادة تأهيلها بعد انتهاء العمل فيها.

وقد برزت هذه الإشكالية مجدداً في أيار 2025 عندما أوقفت وزارة البيئة عمل مصنعين من أصل ثلاثة (هولسيم وإسمنت السبع) بسبب مخالفات بيئية مرتبطة بعمليات استخراج المواد الأولية. نتيجة لهذا القرار، لجأت الشركتان إلى استيراد مادة الكلينكر، وهي المادة الأساسية المستخدمة في صناعة الإسمنت، حيث تم استيراد نحو 1.7 مليون طن منها، وهو ما يكفي لإنتاج قرابة مليوني طن من الإسمنت، أي ما يغطي الجزء الأكبر من حاجة السوق اللبنانية.

غير أن إنخفاض استيراد الكلينكر لاحقًا، بالتزامن مع استمرار القيود المفروضة على الإنتاج المحلي، أدى إلى اختلال العرض في السوق وارتفاع سعر طن الإسمنت من نحو 92 دولارًا إلى ما يقارب 300 دولار للطن في السوق السوداء، في ظل بقاء شركة واحدة فقط في الإنتاج الفعلي. وبعد نحو عام، أصدرت وزارة الصناعة في نيسان 2026 قراراً يسمح بعودة المصنعين إلى العمل، قبل أن تعود وزارة البيئة وتعلق القرار مؤقتًا إلى حين استكمال ملفات التراخيص البيئية، ما كشف حجم التناقض بين السياسات الرسمية وأثره المباشر على السوق والأسعار.

نتيجة للضغوطات وسعيًا لإنهاء إرتفاع سعر الترابة الجنوني في السوق _كما للحفاظ على منطق المحاصصات السلطوية_ أصدر محافظ الشمال بتاريخ 25 حزيران ترخيص عودة العمل لشركة الترابة الوطنية، وما تبعه من قرار وزارة الصناعة رقم 1/52 تاريخ 1 تموز 2026 بتحديد سعر طن الترابة ب 96 دولارًا من أرض المصنع، يضاف اليه الضريبة على القيمة المضافة.

وفي موازاة الجدل البيئي، يطرح عدد من الخبراء بديلًا يقوم على استيراد مادة الكلينكر من الخارج بدلًا من استخراجها محليًا من المقالع. فأسعار الكلينكر في الأسواق الإقليمية، ولا سيما في مصر والسعودية وتركيا وقبرص، تدور حول 45 دولارًا للطن، ويرى أصحاب هذا الطرح أن تخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على الاستيراد، والتي تصل إلى نحو 75% من قيمة المادة قبل إضافة الضريبة على القيمة المضافة وسائر الرسوم، من شأنه أن يخفض كلفة الإنتاج ويحمي الجبال والموارد الطبيعية اللبنانية من الاستنزاف.

كما تتمحور الانتقادات الأساسية حول أن السياسات الحالية تؤدي عمليًا إلى حماية احتكارية للسوق أكثر مما تؤدي إلى حماية الصناعة الوطنية. فالسوق اللبنانية تستهلك كمية من الإسمنت تقل كثيرًا عن القدرة الإنتاجية المتوافرة، فيما يتحمل المواطن كلفة الأسعار المرتفعة، ويتحمل السكان المحليون كلفة التلوث البيئي والصحي، وتتحمل الطبيعة كلفة التدهور المستمر للمقالع والجبال.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن في الاختيار بين الاقتصاد والبيئة، بل في تحقيق التوازن بينهما. فالمطلوب ليس إقفال صناعة الإسمنت أو حماية الشركات على حساب المواطنين، وإنما تنظيم قطاع استراتيجي وفق قواعد علمية وقانونية تضمن استمرارية الإنتاج، وتحمي الصحة العامة والموارد الطبيعية، وتمنع الاحتكار، وتؤمن للمستهلك اللبناني مادة أساسية بأسعار عادلة ومستدامة.

لذلك، لا بد للدولة من وضع خطة استراتيجية نظرًا لتوسع المناطق السكنية بجوار المصانع، لنقلها الى أماكن صناعية بحتة والاستعداد لتخفيض إنتاجها محليًا. عبر إعادة دراسة أكثر من 10 مواقع كانت أكدت دراسات سابقة أفضلية العمل بها من حيث الانتاج الوفير والبعد عن المناطق السكنية.

القرارات المتعلقة بشركات الترابة في لبنان.

السنة	القانون / المرسوم / القرار	المضمون الأساسي	الملاحظات الأساسية
1935	القرار 253/ل.ر	أول إطار تنظيمي لاستثمار المقالع في لبنان خلال الانتداب الفرنسي.	لم يتضمن رؤية تخطيطية أو بيئية متكاملة.
1983	قانون التنظيم المدني رقم 69	أخضع إنشاء المقالع لترخيص مسبق وشروط تنظيمية تصدر بمرسوم تطبيقي.	لم يصدر المرسوم التطبيقي، فاستمر العمل فعلياً بالنظام القديم.
1994	المرسوم 1994/5616	تنظيم آليات الترخيص وتوزيع الصلاحيات الإدارية للمقالع.	أغفل البعد المكاني والجغرافي وأحال إعداد مخطط توجيهي إلى التنظيم المدني.
1997	القرار 1997/4 ثم القرار 1997/40	اعتماد مخطط توجيهي أولي للمقالع مع تعديلات وإضافة مواقع جديدة.	منح مواقع خاصة لشركات الإسمنت، واعتُبر خاضعاً لمساومات سياسية أكثر من معايير بيئية.
1998	تعديل المخطط التوجيهي	إضافة 17 موقعاً جديداً للمقالع.	استمرار التوسع في إطار ما عرف بسياسة "تحاصص الحصى".
1999	قرار مجلس شورى الدولة	إبطال المرسوم 1994/5616.	أدى قانوناً إلى سقوط المخطط التوجيهي وقراراته التعديلية المرتبطة به.
2002	المرسوم 2002/8803	الإطار القانوني الأساسي الحالي لتنظيم المقالع والكسارات وإنشاء مخطط توجيهي جديد.	حدد المواقع المسموح بها قانوناً للمقالع.
2009	المرسوم 2009/1735	تعديل المرسوم 8803 وتوسيع المخطط بإضافة 11 موقعاً.	قيّد صلاحية مجلس الوزراء ومنع الترخيص المفتوح للمقالع خارج المخطط.
2009	المرسوم 2009/2366 (الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية)	وضع إطار وطني ملزم لاستعمالات الأراضي وحماية المناطق الحساسة بيئياً.	يُعتبر المرجع التخطيطي الأعلى الذي يجب أن تلتزم به جميع التراخيص.
2011	القرار 18 للمجلس الأعلى للتنظيم المدني	وضع تصميم توجيهي لبدبهون وحصر المقلع القائم ومنع توسعه.	أُبطل لاحقاً بعد مراجعة قضائية تقدمت بها شركة الترابة الوطنية.
2019	تعاميم وقرارات وزارة الداخلية	محاولة وقف المقالع غير المرخصة وتشديد تطبيق القانون.	انتهت بمنح "مهل إدارية" متكررة بدل الإقفال الفعلي.
2024	قرار مجلس الوزراء رقم 56	منح شركات الإسمنت مهلة إدارية لمدة سنتين لمتابعة العمل.	اعتبر استمراراً لسياسة الاستثناءات القانونية.
2025	قرار مجلس الوزراء رقم 17	إلغاء القرار 56 وإلزام الشركات بالتقدم بطلبات ترخيص وفق الأصول.	وصف كخطوة لإعادة الاعتبار لدولة القانون.
2026	قرار مجلس الوزراء رقم 16	التمهيد لمنح تراخيص لمقالع شركات الإسمنت لمدة طويلة رغم وجودها خارج المخطط التوجيهي.	يُعتبر التفافاً على المرسوم 8803 وتشريعاً لمخالفات قائمة.
2026	قرار مجلس الوزراء رقم 59	إلغاء القرار 16 شكلياً مع الإبقاء على مضمونه وإحياء مخطط 1997.	قد يُشكل إشكالية لأنه أعاد العمل بمخطط سبق سقوطه قانونياً.

المصدر: الدولية للمعلومات.

حركة مطار رفيق الحريري الدولي
في النصف الأول من عام 2026

رغم استمرار الحرب وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، تُظهر حركة مطار رفيق الحريري الدولي ارتفاعًا تدريجيًا بعد الانخفاض الحاد الذي سُجّل في آذار 2026 مع بداية الحرب. فقد ارتفع مجموع الركاب من نحو 139 ألفًا في آذار إلى 151 ألفًا في نيسان، ثم تسارع التحسن ليبلغ قرابة 442 ألفًا في حزيران. وتعكس هذه الزيادة عودة جزئية لحركة السفر بعد الصدمة الأولى للحرب، إلى جانب تزايد وصول المغتربين مع بداية موسم الصيف، وتعزز هذا الاتجاه مع بداية شهر تموز، إذ أعلنت وزيرة السياحة لورا الخازن لحود أن عدد الوافدين بات يتراوح بين 12 و15 ألفًا يوميًا. ومع ذلك، لا تعني هذه الزيادة عودة النشاط السياحي بصورة كاملة كالسابق، لأنها ترتبط أساسًا بحركة المغتربين والسياح، إلا إنها تعكس حيوية استثنائية في ظل الحرب.

حركة المغادرين والوافدين في النصف الأول من سنة 2026

الشهر	المغادرون	الوافدون	الترانزيت	المجموع العام	الفرق بين الوافدين والمغادرين
كانون الثاني	308,340	236,848	989	546,177	71,492 –
شباط	200,097	209,701	221	410,019	9,604 +
آذار	90,153	49,037	4	139,194	41,116 –
نيسان	78,735	72,393	18	151,146	6,342 –
أيار	152,830	185,942	218	338,990	33,112 +
حزيران	187,730	253,921	244	441,895	66,191 +
كانون الثاني - حزيران 2026	**1,017,885**	**1,007,842**	**1,694**	**2,027,421**	**10,043 –**

المصدر: مطار رفيق الحريري الدولي.

تشير الأرقام خاصة في شهريّ أيار وحزيران زيادة عدد الوافدين الى لبنان من المغادرين منها.

لكن مقارنة بواقع حركة الطيران والركاب في عام 2025 يتبين ان لبنان خسر قرابة 972 ألف حركة ركاب خلال النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من 2025، إلا ان في حال استمرار الارتفاع الحاصل في شهر تموز الى أشهر النصف الثاني من السنة الحالية، فيكون لبنان قد أعاد جزء كبير من التعافي المتعلق بحركة الوافدين والمغادرين في ظل حرب مستمرة.

المؤشر	النصف الأول من العام 2026	النصف الأول من العام 2025	مقدار التراجع	نسبة التغيّر
الوافدون	1,007,842	1,598,877	591,035 –	% 36.97 –
المغادرون	1,017,885	1,400,167	382,282 –	% 27.30 –
الترانزيت	1,694	382	1,312 +	% 343.46 +
مجموع الركاب	2,027,421	2,999,426	972,005 –	% 32.41 –
الرحلات الجوية	18,087	23,949	5,862 –	% 24.48 –

عدد الرحلات الجوية خلال النصف الأول من سنة 2026

انخفض عدد الرحلات من 23,949 رحلة في النصف الأول من 2025 إلى 18,087 رحلة في 2026، أي بتراجع 24.48%. وكان نيسان الشهر الأدنى، قبل أن ترتفع الرحلات إلى 3,031 في أيار و3,644 في حزيران.

كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	المجموع
4,800	3,823	1,441	1,348	3,031	3,644	18,087

تُظهر الأرقام ثلاثة اتجاهات أساسية:

انهيار الحركة مع بداية الحرب: حيث خسر المطار نحو ثلثي حركته الشهرية بين شباط وآذار.

غلبة المغادرين خلال ذروة الحرب: فاق المغادرون الوافدين بـ47,458 شخصًا خلال آذار ونيسان.

تعافٍ واضح في أيار وحزيران: حيث سجل الشهران فائضًا للوافدين قدره 99,303 شخص، ما قلّص الفارق التراكمي للنصف الأول إلى 10,043 شخصًا فقط لمصلحة المغادرين.

وثيقة واشنطن بين مقتضيات الشرعية الدستورية وخيار الحوار الوطني

الدولة وحدها ضمانة وحدة لبنان وسيادته

بقلم الدكتور حسين محمود رمّال (باحث اكاديمي حقوقي في القانون الدولي والدستوري)

يشهد لبنان مرحلة دقيقة تتداخل فيها الاعتبارات الدستورية مع التحولات الإقليمية، ولا سيما في ظل الجدل الذي أثاره خيار التفاوض المباشر وما رافقه من نقاش حول وثيقة واشنطن وانعكاساتها على الثوابت الوطنية والدستورية. ولا تنحصر الإشكالية في الوسيلة التفاوضية بذاتها، وإنما تمتد إلى مدى انسجام أي مسار سياسي مع المرجعيات الدستورية التي ارتضاها اللبنانيون أساسًا لقيام الدولة، ومع الالتزامات التي فرضها القانون الدولي العام على المجتمع الدولي في معالجة النزاعات واحترام حقوق الشعوب. ومن ثم، فإن أي مقاربة وطنية لا تكتسب قيمتها من نتائجها السياسية فحسب، وإنما من مقدار التزامها بالدستور اللبناني وبالقواعد القانونية التي تشكل الإطار الناظم لسيادة الدولة ووحدتها ومصالحها العليا.

أولا: المرجعية الدستورية والقانونية لأي خيار تفاوضي

إن الدستور اللبناني لم يترك تحديد الخيارات الوطنية للاجتهاد السياسي المجرد، بل رسم مرتكزات ملزمة لا يجوز تجاوزها. فقد أكدت الفقرة (ب) من مقدمة الدستور التزام لبنان بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمر الذي يجعل الحقوق الواردة فيه جزءًا من المرجعية الدستورية التي يتعين احترامها عند رسم السياسات العامة. ويكتسب هذا الالتزام أهمية خاصة عند استحضار المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي كرست حق كل إنسان في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده، باعتبار هذا الحق من الحقوق الأساسية اللصيقة بالكرامة الإنسانية.

ومن هذا المنطلق، فإن أي مقاربة سياسية تتصل بالنزاع العربي - الإسرائيلي أو بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين تظل مطالبة بمراعاة هذه المرجعية الدستورية والحقوقية، بما يحول دون إضعاف الأساس القانوني الذي يستند إليه لبنان في مواقفه الدولية، ويحافظ في الوقت ذاته على انسجام السياسة الخارجية مع أحكام الدستور.

ويتعزز ذلك بما نصت عليه الفقرة (ط) من مقدمة الدستور اللبناني التي كرست بصورة واضحة رفض التوطين، باعتباره خيارًا يمس الكيان الوطني والتوازن الدستوري للدولة اللبنانية. ومن ثم، فإن هذا المبدأ لا يمثل موقفًا سياسيًا ظرفيًا، وإنما قاعدة دستورية واجبة الاحترام، بما يفرض أن تكون جميع المبادرات أو الوثائق أو المفاوضات منسجمة مع هذا الالتزام الدستوري، وألا تفتح مجالًا لتفسيرات قد تمس الثوابت الوطنية أو تنال من المصالح العليا للدولة.

ثانيًا: السيادة الوطنية بين اتفاق الهدنة وقرارات مجلس الأمن

إن الدفاع عن السيادة اللبنانية لا يبدأ من أي وثيقة سياسية مستحدثة، وإنما يستند إلى منظومة قانونية متراكمة أرستها الاتفاقات الدولية والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

فقد شكّل اتفاق الهدنة لعام 1949 الإطار القانوني الذي نظم العلاقة العسكرية بين لبنان وإسرائيل عقب حرب عام 1948، وأكد احترام الحدود الدولية ووقف الأعمال العسكرية، بما جعل أحكامه مرجعًا قانونيًا لا يجوز إغفاله عند تناول أي مسار تفاوضي لاحق.

كما جاء قرار مجلس الأمن رقم 425 الصادر في 19 آذار 1978 عقب الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، ليؤكد بصورة صريحة ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الفوري من الأراضي اللبنانية، واحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، وإنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) للمساعدة في تنفيذ القرار.

ثم أعاد قرار مجلس الأمن رقم 1701 الصادر في 11 آب 2006،

إثر حرب تموز 2006، التأكيد على احترام الخط الأزرق، ووقف الأعمال العدائية، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، وتعزيز ولاية قوات الأمم المتحدة بما يساهم في تثبيت الاستقرار وتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة.

وتبعًا لذلك، فإن المحافظة على الحقوق اللبنانية تقتضي استحضار هذه المرجعيات القانونية بوصفها ركائز ثابتة للسيادة الوطنية، إذ إن القيمة القانونية لأي تفاوض لا تقاس فقط بما يحققه من مكاسب آنية، وإنما بمدى اتساقه مع القواعد القانونية الدولية التي سبق أن كرست حقوق لبنان وأكدتها الأمم المتحدة.

ثالثًا: الانقسام السياسي وأزمة المفاهيم الدستورية

لقد أظهرت التجربة اللبنانية أن الانقسام السياسي يصبح أكثر خطورة عندما ينتقل من اختلاف في الخيارات إلى اختلاف في فهم المفاهيم الدستورية ذاتها. فحين تتعدد القراءات حول مفهوم السيادة، أو حدود صلاحيات السلطات الدستورية، أو طبيعة الالتزامات الدولية للدولة، تنشأ أزمة قانونية تتجاوز الخلاف السياسي التقليدي.

وتنعكس هذه الأزمة في انقسامات أفقية بين القوى السياسية، وانقسامات عمودية تمتد إلى الرأي العام ومؤسسات الدولة، الأمر الذي يضعف قدرة النظام الدستوري على إنتاج قرارات وطنية جامعة، ويحول دون تكوين رؤية موحدة تجاه القضايا المصيرية.

ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكالية لا تكون بتغليب فريق على آخر، وإنما بإعادة الاعتبار إلى الدستور باعتباره المرجعية العليا التي يحتكم إليها الجميع، وبترسيخ مبدأ خضوع القرار السياسي للقواعد الدستورية، لا إخضاع النصوص الدستورية لمقتضيات التوازنات السياسية المتبدلة.

رابعًا: الحوار الوطني في ظل اتفاق الطائف مدخلا لبناء الدولة

إن استمرار التباينات السياسية لا يعني استحالة الوصول إلى رؤية وطنية جامعة، بل يؤكد الحاجة إلى حوار وطني مسؤول يعقد تحت سقف الدستور واتفاق الطائف، باعتباره الإطار الدستوري الناظم للحياة السياسية اللبنانية.

غير أن تطوير الدولة لا يتحقق بالشعارات أو بالمقاربات الفكرية المجردة، ولا سيما تلك التي تدعو إلى إخراج الطائفية من النفوس قبل النصوص، لأن بناء الدول الحديثة لا يقوم على اختبار النيات أو تغيير القناعات الفردية، وإنما على قوة المؤسسات وفاعلية القانون والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

فالدولة الدستورية لا تنتظر تبدل النفوس حتى تطبق القانون، بل تجعل القانون هو الوسيلة التي تنظم المجتمع وتحمي الحقوق وتصون الحريات وتحقق العدالة. وعندما يسود القانون على الجميع، تتراجع الانقسامات تلقائياً لمصلحة المواطنة، ويصبح الانتماء إلى الدولة أقوى من أي انتماء آخر.

إن النهوض الحقيقي بلبنان يبدأ بإعادة الاعتبار لدولة المؤسسات، وتحديد المصالح الوطنية العليا وفق رؤية دستورية واضحة، وتعزيز استقلال القضاء، وترسيخ مبدأ المحاسبة، واحترام مبدأ المشروعية، بحيث تصبح السلطة خاضعة للدستور، ويصبح المواطن مطمئنًا إلى أن حقوقه يحميها القانون لا موازين القوى.

وبناءً على ما تقدم، فإن المرحلة الراهنة تستوجب تغليب منطق الدولة على منطق الانقسام، والعودة إلى الدستور بوصفه المرجعية الجامعة التي لا تعلو عليها إرادة سياسية أو مصلحة فئوية. كما أن الحوار الوطني، متى انعقد في إطار اتفاق الطائف وبهدف تطوير مؤسسات الدولة وتعزيز سيادتها وترسيخ سيادة القانون، يمكن أن يؤسس لمرحلة جديدة يتلاقى فيها اللبنانيون على مفهوم واحد للدولة، دولة تحفظ حقوق جميع مواطنيها، وتصون سيادتها على كامل أراضيها، وتحدد مصالحها الوطنية وفق أحكام الدستور والقانون الدولي، لتغدو نموذجًا لدولة حرة وقوية في الشرق، تجمع بين صون الحريات وحسم تطبيق القانون، لأن الأوطان لا تستقر إلا حين تكون الدولة هي المرجع، ويكون القانون هو السلطة العليا التي يخضع لها الجميع.

الفريكة

أصل التسمية

تشير موسوعة أنيس فريحة الى معنيين أساسيين الأول من الفرك، المرتبط بالقمح أي «الفريك»، والثاني تعني بالأشورية Parakku وتعني المزار أو المقام. كما تشير بعض الروايات إلى أن عددًا من كنائس البلدة أقيم فوق أنقاض معابد قديمة، ما يدل على قدم الاستيطان فيها.

الموقع

تقع الفريكة في قضاء المتن في محافظة جبل لبنان، يحدها من الشرق بيت شباب ومن الغرب قرنة الحمرا، فيما يشكل وادي الفريكة من الجهة الشمالية أحد روافد نهر الكلب. تمتاز بمناخ معتدل وطبيعة جبلية على ارتفاع يقارب 500 متر عن سطح البحر، وتبعد نحو 20 كيلومترًا عن العاصمة بيروت. تبلغ مساحتها نحو 820 ألف متر مربع.

السكن والسكان

رغم قربها من بيروت، حافظت الفريكة على جزء كبير من طابعها التراثي، إذ ما زالت تضم منازل حجرية قديمة وكنائس تاريخية، إلى جانب أحياء سكنية حديثة.

الطائفة	العدد	النسبة %
ماروني	564	90.1
روم ارثوذكس	20	3.19
روم كاثوليك	14	2.24
سريان ارثوذكس	6	0.96
ارمن ارثوذكس	5	0.8
سني	4	0.64
غير محدد	4	0.64
انجيلي (بروتستانت)	3	0.48
ارمن كاثوليك	2	0.32
مسيحي	2	0.32
شيعي	1	0.16
نسطوري	1	0.16
المجموع	**626**	**%100**

الناخبون

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	315	50.32
إناث	311	49.68
المجموع	**626**	**%100**

العائلات: يصل عدد العائلات في الفريكة الى حوالي 15 عائلة، تحتل عائلة غصوب العدد الأكبر بحوالي 183 فرد، تليها العائلات الأصغر: هاشم، مكرزل، الملاح، محبوب، يزبك، بجاني، رزق، أبو دبس، أبي عكر، أبو خليفة، الريحاني، ضاهر، حنا وموسى

السلطات المحلية

تتبع بلدة الفريكة إداريًا الى بلدية بيت شباب، ويوجد فيها مقعد مختار ومجلس إختياري.

الفريكة وأمين الريحاني

اكتسبت البلدة شهرة عربية وعالمية لأنها مسقط رأس الأديب والمفكر أمين الريحاني (1876–1940)، أحد رواد النهضة الأدبية العربية ومن أوائل الداعين إلى الحوار بين الشرق والغرب. ولا يزال منزله في الفريكة قائمًا، وقد تحول إلى متحف ومركز ثقافي يحتفظ بمخطوطاته ومقتنياته الشخصية ويستقبل الباحثين والزوار.

كما ارتبط اسم الفريكة أيضًا بالمخرج المسرحي منير أبو دبس، الذي أسس فيها فضاءً ثقافيًا ومسرحيًا ترك أثرًا بارزًا في الحركة المسرحية اللبنانية.

الحياة الاقتصادية

أبرز زراعاتها: أشجار مثمرة، زيتون، كرمة وصنوبر.

تشتهر بطبيعتها الخضراء وزراعة أشجار الزيتون والصنوبر والكرمة والأشجار المثمرة. كان يزرع بأرضها القمح وفيها تلة تسمى حتى الآن «البويدر».

عائلات هابيل

صحيح ان اسم «هابيل» هو لقرية في قضاء جبيل إلا أن العائلة التي تحمل إسمها كلها تتمركز ضمن محافظة بيروت في منطقة المصيطبة. تتكون عائلة هابيل بشكل أساسي من طائفة السريان الأرثوذكس (78.3%) ثم من الانجيلي (بروتستانت) (13%). يعود تسمية العائلة كما القرية إلى شخصيتان ورد ذكرهما في العديد من النصوص الدينية، وتتمحور قصتهما حول حادثة قتل قابيل لأخيه هابيل، والتي تُعدّ أول جريمة قتل في التاريخ الإنساني وفقًا لهذه الروايات.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	7	30.43
إناث	16	69.57
المجموع	**23**	**%100**

التوزيع الطائفي

الطائفة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة %
سريان ارثوذكس	6	12	18	78.3
انجيلي (بروتستانت)	1	2	3	13
سني	-	1	1	4.3
لاتيني	-	1	1	4.3
المجموع	**7**	**16**	**23**	**%100**

عائلات الأهل

لا يوجد مرجع موّحد لتاريخ أو معنى إسم العائلة، لكن الإسم يدل على مضمونه الأهل.

عائلة الأهل من محافظة الشمال تحديدا من قضاء زغرتا والقسم الأكبر من العائلة مسجل في مدينة زغرتا واثنين من بلدة عشاش تتألف عائلة الأهل من 106 أشخاص (أكبر من 21 عام) 52 من الذكور و 54 من الإناث 3 منهن متزوجات من طائفة غير طائفة العائلة وخمسة انتقلن إلى خارج محافظة الشمال، العائلة من الطائفة المارونية.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	52	49.06
إناث	54	50.94
المجموع	**106**	**%100**

التوزيع الطائفي

الطائفة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة %
ماروني	52	51	103	97.17
روم ارثوذكس	-	1	1	0.94
سني	-	1	1	0.94
شيعي	-	1	1	0.94
المجموع	**52**	**54**	**106**	**%100**

MUSEUM

متحف

وَرَق

فنٌّ على الورق من لبنان والجوار

معرض جديد في متحف نابو

يجمع هذا المعرض قرنًا كاملًا من الإبداع على الورق: رسومًا وأعمالًا بالألوان المائية والحبر والغواش والباستيل والطباعة الحريرية والوسائط المختلطة. بعض هذه الصفحات ليس سوى دراسات سريعة أُنجزت خلال ظهيرة واحدة. وبعضها الآخر بقي محفوظًا في ملفات الفنانين طوال حياتهم. أما بعضها فقد أُنجز كأعمال مكتملة بذاتها، وُقّعت وصُممت لتدوم.

تلقي اللوحات المختارة في أجنحة المعرض بعض الأضواء على رحلة الصفحة عبر الأمكنة والأفكار: من محترفات باريس حيث تعلّم روّاد الحداثة اللبنانيون الأوائل فنّ الرسم، إلى الجبال والسواحل التي عادوا لتصويرها، مرورًا بالوجوه والمشاهد الداخلية، وصولًا إلى الحرف العربي المتحرّر، وإلى القصائد المؤسسة للشعر العربي قبل الإسلام.

جبران خليل جبران (1883-1931) | شخصيات على الشاطئ | قلم رصاص وألوان مائية على ورق
مجموعة متحف نابو/ جواد عدره

متحف نابو
الهـري – شــمال لـبنــان

info@nabumuseum.com | www.nabumuseum.com | (+961) 6 541 341 (+961) 6 541 941